

وسائل إنقاذ الشركات التجارية المتوقفة عن دفع ديونها بسبب جائحة فيروس كورونا - دراسة تحليلية مقارنة

الدكتور/ محمد عبد الله رباح المطيري*
الدكتور/ عبد الله مسفر الحيان**

ملخص:

نتيجة لما خفّفته الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ من انعكاسات سلبية على الاقتصاد العالمي ككل، فيما يتعلق بزيادة مخاطر الإفلاس بين الشركات بسبب انخفاض الطلب على السلع والخدمات، وتناقص القدرة على التمويل الخارجي، وتراجع الاستثمارات، وانخفاض التحويلات، ونظراً لأن جائحة فيروس كورونا (Covid-19) لا تقل خطورة عن الأزمة المالية العالمية، حيث إنها شلّت أركان الاقتصاد الوطني لما يقارب الستة أشهر حتى الآن، وهذا ما لم يحدث في الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، ومما لا شك فيه ستقود هذه الجائحة الكثير من الشركات - التجار - إلى التوقّف عن دفع ديونها لما لها من آثار سلبية، وعلى ذلك كان لابد من تسليط الضوء في بحثٍ تمهيدي على مسألة التوقّف عن الدفع وربطها مع جائحة فيروس كورونا (Covid-19) فيما مدى اعتبار توقّف الشركات - التجار - عن دفع ديونها أمراً عارضاً أم اضطراباً لمركزها المالي والذي يقود إلى إفلاس هذه الشركات - التجار.

كما سلّطت هذه الدراسة الضوء على وسائل إنقاذ الشركات - التجار - المتوقّفة عن دفع ديونها ومنحها فرصة تصحيح أوضاعها والتوصل إلى حلول مع دائنيها تحفظ حقوقهم وتمكنها من العودة إلى ممارسة نشاطها الاقتصادي مرة أخرى، فتناولت في المبحث الأول نظامي التسوية الوقائيّة وإعادة الهيكلة باعتبارهما أحد الوسائل التي من الممكن تبنيها من قبل مجلس الأمة الكويتي لتجنيب الشركات خطر الإفلاس، وفي المبحث الثاني تناولت هذه الدراسة الحلول العملية التي تجعل أعمال الشركة قابلة للاستمرار وهي: الحصول على تمويل، رسملة الديون، سداد الدين بأصل، بيع السَلَم، والتأمين على الديون. وأخيراً تعرض هذه الدراسة أهم ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات.

مقدمة:

تتجلّى دورة رأس المال التجاري في التنازل عن النقود بهدف الحصول على السلع ثم التخلّي عن السلع مقابل النقود. وتبرز أهمية هذه الدورة من خلال الثقة والوفاء بالتزامات أطراف العلاقة التجارية في أجلها، فإذا انتفت إحدى حلقات دورة

* الباحث الرئيس: قسم القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الكويت.

** الباحث المشارك: قسم القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الكويت.

رأس المال التجاري فسيؤدي ذلك إلى خلل في العلاقات التجارية بين التجار وغيرهم، مما يسبب العديد من الانعكاسات التي تؤثر على الاقتصاد الوطني ككل^(١).

ومما لا شك فيه أن التعامل بين الأفراد يرتبط بقريضة الوفاء بين الدائن ومدينه انطلاقاً من مبدأ الائتمان والثقة، فإذا ما انتفى الوفاء في الآجال المتفق عليها، فإن ذلك يؤثر على العلاقة بين المدين والدائن، ولا يقف عند حد التأثير المجرد لعدم الوفاء، بل يمتد إلى نطاق التحلّف عن الوفاء بالديون بسبب الركود الاقتصادي أو الأزمات المالية أو الكوارث الطبيعية أو الأوبئة مثل جائحة فيروس كورونا (Covid-19). وبلا شك سينعكس ذلك على دورة رأس المال التجاري، حيث ستفقد حلقة جوهرية ضمن حلقات التعامل التجاري جرّاء عدم الالتزام بالوفاء في الميعاد المحدّد له^(٢). ولعل ما يميّز العلاقات بين التجار أن معظمها يتم لأجل، أي البيع والشراء بالدين^(٣).

وقد أدت الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨^(٤) إلى اضطراب دورة رأس المال التجاري من خلال زيادة مخاطر الإفلاس بين الشركات في جميع أنحاء العالم بسبب توقّف بعض الشركات عن الوفاء بالتزاماتها، وانخفاض الطلب على السلع والخدمات، وتناقص القدرة على التمويل الخارجي، وتراجع الاستثمارات، وانخفاض التحويلات، كما هو الحال في الأزمات المالية السابقة في روسيا وشرق آسيا والأرجنتين، مما دعا صنّاع القرار إلى توجيه انتباههم إلى دراسة فعالية قوانين الإفلاس ودورها كآلية رئيسية في معالجة الضائقة المالية المنتشرة على مستوى الشركات^(٥). وجائحة فيروس كورونا (Covid-19) التي انتشرت حول العالم في مطلع عام ٢٠٢٠ لا تقل خطورة عن أزمة ٢٠٠٨.

(١) هاني دويدار، مبادئ القانون التجاري، دراسة في قانون المشروع الرأسمالي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٧، ص ١٠.

(٢) ابن داود إبراهيم، نظام الإفلاس والتسوية القضائية في القانون التجاري المقارن، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١٠.

(٣) علي قاسم، مبادئ القانون التجاري في دولة الإمارات العربية المتحدة، دار النهضة العربية، ٢٠١٠، ص ١٢.

(٤) للمزيد انظر: خالد حلمي، التنظيم القانوني لسوق الأوراق المالية في القانون المصري والكويتي مع دراسة أثر الأزمة المالية العالمية على أسواق المال العربية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ٢٠١٠، ص ٢٧٩ وما بعدها.

(٥) Elena Cirmizi, Leora Klapper & Mahesh Uttamchandani, The Challenges of Bankruptcy Reform, Oxford University Press, the World Bank Research Observer, Vol. 27, No. 2 (August 2012), pp. 185.

وفي ظل أزمة جائحة فيروس كورونا (Covid-19)، نجد أن قانون التجارة الحالي لا يواكب التطورات التجارية، فالقانون الكويتي، بخلاف معظم القوانين الأخرى، لم يتطور ولم يطرأ عليه أي تعديل جوهري فيما يتعلق بباب الإفلاس والصلح الوافي منه، وذلك منذ صدوره بالمرسوم بقانون رقم (٦٨) لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون التجارة

وتعتبر المعالجة الحالية للإفلاس في ظل قانون التجارة رقم (٦٨) لسنة ١٩٨٠ مقصورة على أن الإفلاس أمرٌ محتومٌ بمجرد توقّف المدين عن سداد الدين، وذلك إذا ما قامت قرينة اضطراب مركزه المالي، أي بمجرد فقد التاجر مصادر ائتمانه المختلفة. وبذلك لم يعالج المشرع الكويتي في ظل القانون الحالي إمكانية النهوض بالمشروعات مرة أخرى قبل شهر إفلاسها إلا من خلال الصلح الوافي من الإفلاس الذي يقدمه المفلس بعد صدور حكم شهر الإفلاس^(٦)، وبذلك لم يستهدف المشرع الكويتي حماية مصالح المدين المتعثر بمفهومه الضيق فقط، بل لم يستهدف حماية المشروع من الناحية الاقتصادية بمفهومه الواسع المتمثل بحماية مصالح المجتمع والعاملين فيه، ومن جهة أخرى لم يراع مدة الإفلاس ونسبة تحصيل الديون، حيث إن معدل التفليسة في ظل هذا القانون هو خمس سنوات، ونسبة تحصيل الديون تصل إلى ٣٤٪.

ومع ذلك لم يكن المشرع الكويتي بعيداً عن المشهد الاقتصادي، فهناك العديد من القوانين الخاصة التي جاءت لمعالجة حالات محددة في وقت محدد، فقد جاء المشرع بقانون لمعالجة الأزمة المالية في بداية الثمانينيات ١٩٨٢، بما يسمى "أزمة سوق المناخ" والتي أدت بدورها إلى نشأة أزمة أخرى تسمى "المديونات الصعبة" في الفترة ما بين ١٩٩١ و١٩٩٣، كما برزت إلى الساحة ما يسمى بأزمة السوق الداخلي في العام ١٩٩٧، ومن ثم أزمة "بنك الخليج" في ٢٠٠٩ والحاجة لاستصدار قانون الاستقرار المالي، ومازال سوق الأوراق المالية الكويتي لم يتعاف بشكل كامل من آثار الأزمة المالية العالمية، على الرغم من صدور القانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ بإنشاء هيئة أسواق المال.

ويلاحظ أن هذه القوانين جاءت لمعالجة أوضاع اقتصادية قائمة، ولذلك فإن هناك ضرورة لتعديل قانون التجارة الحالي أو إصدار قانون جديد استباقي وقائي

(٦) انظر: المادة (٦٨٧) من المرسوم بقانون رقم (٦٨) لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون التجارة، (الكويت).

يتمشى مع متطلبات الوضع الاقتصادي الذي ستننتجه جائحة فيروس كورونا (Covid-19)، وكذلك التطورات الحديثة للقوانين والتشريعات، بحيث يتسم بشفافية أكبر للدائن والمدين، وتكون الإجراءات فيه مبسطة وسهلة بدلاً من قانون التجارة بصيغته الحالية الذي يعمل على غل يد المدين ومنعه من التصرف في أمواله، ويوقع عليه عقوبة الحبس في حالات معينة^(٧).

أهمية البحث:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أنها تمت خلال جائحة فيروس كورونا (COVID-19) الذي تفشى في مطلع هذا العام (٢٠٢٠)، وذلك من خلال مراجعة الإطار التنظيمي والقانوني المتعلق بالإفلاس، ودراسة مدى تناسبه مع تطور النشاط الاقتصادي، وإيجاد آلية قانونية تساعد على تفادي الإفلاس؛ حيث إن نظام الإفلاس بشكل عام لم يوجد إلا لوجود بعض المشروعات التجارية التي تتعرض للتعثر أو التوقف عن سداد ديونها واضطراب مراكزها المالية. والحكم بشهر الإفلاس يرتب آثاراً قانونية قاسية على المدين والدائن، وكذلك على العاملين لدى الشركة - التاجر- المفلس، كما ينعكس سلباً على الاقتصاد الوطني بشكل عام، ولذلك فإن السعي لمعالجة الآثار السلبية التي يخلفها التوقف عن دفع الديون من خلال تطوير المنظومة التشريعية بما يتواءم مع الحدث وسد الثغرات لأمر في غاية الأهمية، ويرجع بالنفع على النشاط الاقتصادي ويجعله قادراً على الاستقرار والديمومة.

أسئلة الدراسة:

تثير هذه الدراسة العديد من الأسئلة التي سوف نحاول الإجابة عنها من خلال النقد والتحليل:

- ١ - ما هو مفهوم توقف المدين عن دفع الديون؟ وما هي طبيعته القانونية؟
- ٢ - ماذا يعني اضطراب المركز المالي للشركات؟
- ٣ - هل الباب الخاص بالإفلاس والصلح الوافي منه بصيغته الحالية يلائم ما قد تخلفه جائحة فيروس كورونا (Covid-19) من آثار اقتصادية على الشركات؟

(٧) صدور حكم شهر بالإفلاس أثره غل يد المفلس من تاريخه عن إدارة جميع أمواله سواء كانت متعلقة بتجارته أم لا. وعلة ذلك أن أمواله كلها ضامنة للوفاء بما عليه من ديون، ودمته المالية لا تتجزأ. راجع: حكم محكمة التمييز في الدعوى رقم ٣٧٨ / ٢٠٠٠ تجاري جلسة ٢٠٠١/٦/٢، المبادئ القانونية التي قررتها محكمة التمييز، القسم الرابع، المجلد الأول، ٢٠١٦، ص ٤٤٩.

- ٤ - ما مدى إمكانية اعتماد نظام مرن يتلاءم مع خصوصية القوانين التجارية ويتكيف مع حجم المؤسسات مع تبسيط الإجراءات وتقصير المدد؟
- ٥ - هل هناك حلول عملية لإنقاذ الشركة التي تمر بصعوبات اقتصادية والإبقاء عليها وإنقاذها إذا كانت أعمالها قابلة للاستمرار؟

منهج وخطة الدراسة:

اتخذت هذه الدراسة المنهج التحليلي؛ وذلك حتى يمكن توضيح مختلف الأحكام الخاصة بالتوقّف عن الدفع واضطراب المركز المالي، وكذلك دراسة الآليات التي يمكن من خلالها استمرار الشركات المتوقّفة عن سداد ديونها وجعل أعمالها قابلة للاستمرار، كما اتخذت المنهج المقارن مع قانون الإفلاس الأمريكي لما تتسم أحكامه بالسبق في هذا المجال وعمق التجربة.

وسوف تقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث، نعرض في مبحث تمهيدي مسألة التوقّف عن دفع الديون واضطراب المركز المالي للمدين، وفي المبحث الأول نتناول آليات استمرار الشركات في ظل مشروع قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس، وذلك من خلال تناول نظامي التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة. أما في المبحث الثاني فنعرض حلولاً عملية من منظور قانوني لجعل أعمال الشركة قابلة للاستمرار. وفي الخاتمة نقدم أهم ما تم التوصل إليه من نتائج وتوصيات.

مبحث تمهيدي التوقف عن دفع الديون

ربط المشرع الكويتي التوقف عن دفع الديون التجارية باضطراب المركز المالي وذلك لشهر إفلاس الشركات - التجار - دون بيان لأي منهما، حيث نصت المادة (٥٥٥) من المرسوم بقانون رقم (٦٨) لسنة ١٩٨٠ بشأن إصدار قانون التجارة على أن: "كل تاجر اضطرت أعماله المالية، فتوقف عن دفع ديونه التجارية يجوز شهر إفلاسه". ومما لا شك فيه أن جائحة فيروس كورونا (Covid-19) ستجعل الكثير من الشركات - التجار - تتوقف عن دفع ديونها لما لها من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني الذي شلّت أركانه لما يقارب الستة أشهر حتى الآن، وهذا ما لم يحدث في الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، وعلى ذلك كان لابد من تناول مسألة التوقف عن الدفع وربطها مع جائحة فيروس كورونا (Covid-19) فيما مدى اعتبار توقف الشركات - التجار - عن دفع ديونها أمراً عارضاً أم اضطراباً لمركزها المالي والذي يقود إلى إفلاس هذه الشركات - التجار -.

وقد عني كل من الفقه والقضاء بتحديد الربط بين التوقف عن الدفع واضطراب المركز المالي، وعلى هذا الأساس سوف نتناول مفهوم التوقف عن الدفع في المطلب الأول، وفي المطلب الثاني اضطراب المركز المالي للمدين، أما فيما يتعلق بإثبات واقعة التوقف عن الدفع والشروط القانونية للديون المتوقفة عن دفعها فنحيل المناقشة بشأنها إلى المراجع العامة.

المطلب الأول مفهوم التوقف عن الدفع

انقسم الفقه في تعريف التوقف عن الدفع إلى فريقين: الأول تبني النظرية التقليدية للتوقف عن الدفع^(٨)، واعتمد على التفسير الحرفي للتوقف عن الدفع، حيث

(٨) محمود بربري، قانون المعاملات التجاري، الإفلاس - الأوراق التجارية، الجزء الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٢، كمال أبو سريع، الإفلاس في القانون التجاري اليمني، دار النشر "دون"، ١٩٨٨، ص ٩٢، مصطفى طه، الأوراق التجارية وفقاً لأحكام قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ٣٢٨، إلياس ناصيف، الموسوعة التجارية الشاملة، الإفلاس، الجزء الرابع، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، ١٩٩٩، ص ١٢٧.

عرّف التوقّف عن الدفع بأنّه عدم دفع الديون في مواعيد استحقاقها، ولا عبّرة بعد ذلك للوقوف على سبب التوقّف. ويعتبر المدين متوقفاً عن الدفع حتى ولو كان ذلك ناتجاً بسبب قوّة قاهرة، كالكوارث الطبيعيّة أو الأوبئة كجائحة فيروس كورونا (Covid-19)، أو بسبب ظروف اقتصادية أو سياسية. وبذلك يهدف أصحاب هذه النظرية إلى حماية الدائن بحصوله على حقّه في موعد استحقاقه، ووفقاً لهذا التوجه فإن توقّف الشركات - التجار - عن دفع ديونها في ظل جائحة فيروس كورونا (Covid-19) يقود بها إلى الإفلاس.

أما الفريق الثاني فقد تبنّى النظرية الحديثة للتوقّف عن الدفع، حيث ذهب أنصار هذه النظرية إلى أن التوقّف عن الدفع لا يعبر عن الحقيقة في بعض الأحيان، وإن أدى ذلك إلى تهديد مصالح الدائنين، فالشركة - التاجر - معرضة لمواجهة أزمة سيولة نقدية تعجزها عن سداد ديونها، ولكنها قد تكون أزمة عارضة، كما في حال الكوارث الطبيعيّة أو الأزمات الاقتصادية أو السياسية أو الأوبئة مثل جائحة فيروس كورونا (Covid-19). وما يشكل خطراً على الدائنين ليس هذه الأزمة العارضة، وإنما ما ينتج عن هذه الأزمة من مركز مالي ميؤوس منه، فالتوقّف في هذه الحالة لا يصلح أن يؤدي إلى شهر الإفلاس إلا إذا صاحبه فقد التاجر لائتمانه، فهنا يكون أمام عجز حقيقي جدير بالمواجهة^(٩). وذهب هذا التوجه إلى أنه لا تكون الشركة - التاجر - في حالة توقف عن الدفع إلا في حالة عدم قدرتها على الدفع، وذلك بخلاف الشركة - التاجر - التي لا ترغب في الدفع. ونميل مع هذا الرأي؛ حيث إن نص المادة (٥٥٥) من قانون التجارة الكويتي تبني قرينة اضطراب المركز المالي للتوقف عن دفع الديون حتى يمكن شهر إفلاس الشركة - التاجر، ووفقاً لهذا التوجه فإن توقّف الشركات - التجار - عن دفع ديونها في ظل جائحة فيروس كورونا (Covid-19) لا يقودها إلى الإفلاس ما لم يصاحبه فقدها لائتمانها أو يوصلها إلى مركز مالي ميؤوس منه. ويكاد أن يجمع الفقه^(١٠) على تبني النظرية الحديثة للتوقّف عن الدفع، وقد بيّنه

(٩) انظر: محمود بربري، الوسائل القانونية لعلاج الأزمات المالية التي تواجه المشروعات، مجلة القانون والاقتصاد، مطبعة جامعة القاهرة، العدد ٥٤، ١٩٨٤، ص ١٧.

(١٠) محسن شفيق، الوسيط في القانون التجاري، عمليات البنوك - الإفلاس، الجزء الثالث، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٥٧، ص ١٢٨، محمد صالح، شرح القانون التجاري، الإفلاس، الجزء الثاني، دار الطباعة المصرية، الطبعة الرابعة، ١٩٤٠، ص ٢٩، محمود الشرقاوي، الوجيز في العقود التجارية والإفلاس، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٤، ص ١٤٥، كمال أبو سريغ، الإفلاس في القانون التجاري اليمني، دار النشر "دون"، ١٩٨٨، ص ١٥.

المشرع الكويتي في قانون التجارة^(١١)، والمشرع المصري في قانون التجارة الجديد^(١٢)، حيث ربطا التوقف عن الدفع باضطراب أعمال التاجر.

وعلى الرغم من تبني المشرع الكويتي للمفهوم الحديث إلا أنه لم يُعرّف التوقف عن الدفع أو حتى بيان فكرة اضطراب المركز المالي في قانون التجارة، وهذا ما تبنته التشريعات العربية، ومنها التشريع المصري^(١٣)، وذلك بعكس المشرع الفرنسي الذي نص على أن الشركة المدينة تكون في حالة توقف عن الدفع إذا وجدت نفسها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها الحالية من أصولها الموجودة^(١٤). ومعنى ذلك أن افتتاح إجراءات الإفلاس يكون في حالة عدم قدرة الشركة - التاجر - على مواجهة خصومها بأصولها. والملاحظ هنا أن المشرع الفرنسي أكد على عدم التوازن بين خصوم التاجر وأصوله.

وعلى ذلك لا تقوم حالة التوقف عن الدفع، ولا يجوز شهر الإفلاس، متى كان التوقف عن الدفع راجعاً لظروف عارضة أو مؤقتة لا تلبث أن تزول، كتأخر تصريف البضاعة أو تأخر وصولها، أو كوجود صعوبة في تحويل الأموال العقارية لأموال سائلة في ظل الأزمات الاقتصادية أو السياسية أو الأوبئة كجائحة فيروس كورونا (Covid-19)، ففي هذه الأحوال لا تقضي المحكمة بشهر الإفلاس؛ إذ يكون انتظار الدائنين للوفاء خيراً لهم من افتتاح إجراءات شهر الإفلاس وخضوعهم لقسمة الغرماء^(١٥).

وقد قضت محكمة النقض المصرية بأن المقصود بالتوقف عن الدفع في المادة (٥٥٠) من قانون التجارة رقم (١٧) لسنة ١٩٩٩ بقولها بأن: "التوقف عن الدفع هو الذي ينبئ عن مركز مالي مضطرب وضائقة مستحكمة يتزعزع معها ائتمان التاجر، وتتعرض بها حقوق دائنيه إلى خطر محقق أو كبير الاحتمال، فليس كل امتناع عن الدفع يعتبر توقفاً؛ إذ قد يكون مرجع هذا الامتناع عذراً طرأ على المدين مع اقتداره،

(١١) انظر: المادة (٥٥٥) من المرسوم بقانون رقم (٦٨) لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون التجارة، (الكويت).

(١٢) انظر: المادة (٥٥٠) من القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٩٩ بإصدار قانون التجارة، (مصر).

(١٣) انظر: المادة (٥٥٠) من القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٩٩ بإصدار قانون التجارة، (مصر).

(١٤) French Commerce Code, Act no 2005-845 of 26 July 2005, Article 1, Article 88, Official Journal of 27 July 2005, in force on 1 January 2006 subject to Article 190.

(١٥) محمد البكري، موسوعة الفقه والقضاء في شرح قانون التجارة الجديد، الإفلاس والصلح الوافي من الإفلاس، المجلد الرابع، دار محمود للنشر والتوزيع، دون سنة نشر، ص ٤٣.

وقد يكون لمنازعة في الدين من ناحية صحته أو مقداره أو حلول أجل استحقاقه أو انقضائه بسبب من أسباب الانقضاء^(١٦).

وبذلك يمكن التمييز بين التوقف عن دفع الديون في موعد استحقاقها دون اضطراب المركز المالي للتاجر، ويمكن تسمية هذا التوقف بالتوقف عن الدفع المادي، وبين التوقف عن دفع الديون في موعد استحقاقها لاضطراب أعمال التاجر وفقدان ائتمانه، ويمكن تسمية هذا التوقف بالتوقف عن الدفع الحقيقي.

وقد ذهب الفريق الأول من الفقه إلى المزج بين التوقفين، حيث قال إن هناك أصلاً عاماً يتمثل في وجوب انهيار الوضع المالي للمدين وفقده لائتمانه، غير أن هذا الأصل يجب أن يصاحبه مظهر خارجي وذلك بالإضافة إلى التوقف عن الدفع: فبالنسبة للوظيفة الأولى كأحد شروط الإفلاس يجب أن يكون الوضع المالي المنهار للمدين متخذاً شكل التوقف المادي عن دفع أحد ديونه التجارية. أما بالنسبة للوظيفة الثانية المتعلقة بتحديد وقت التوقف، فيكفي أن يتخذ التوقف عن الدفع مظهراً خارجياً يتمثل في إثبات أن التاجر لجأ إلى طرق احتيالية للوفاء بغرض تأخير توقفه عن الدفع تأخيراً لا يعبر عن الحقيقة^(١٧).

وذهب رأي آخر من الفقه إلى أن التوقف عن الدفع الحقيقي يتمثل في عجز المدين عن الوفاء بديونه عجزاً حقيقياً، الأمر الذي يقود إلى أن تقدير مسألة التوقف عن الدفع تخضع لسلطة محكمة الموضوع، فلا تحكم المحكمة بشهر الإفلاس لمجرد امتناع الشركة - التاجر - عن دفع ديونها، إذ قد تكون لديها أسباب جدية في توقفها عن الدفع، كما قد يكون سبب التوقف عن الدفع راجعاً إلى أزمة مؤقتة عارضة تتعرض لها الشركة - التاجر - أو إقليم الدولة ككل مثل جائحة فيروس كورونا (Covid-19)^(١٨).

(١٦) راجع: حكم محكمة النقض المصرية في الطعن رقم ٨٠٣٦ لسنة ٨٠ قضائية، الصادر في جلسة ٢٢/٣/٢٠١١، موقع محكمة النقض المصرية https://www.cc.gov.eg/judgment_single?id=111131038&jja=103909

(١٧) انظر: عزيز العيكي، النظام القانوني لتصرفات المفلس خلال فترة الريبة في قانون التجارة الكويتي، مجلة الحقوق، السنة السادسة، العدد ٤١، كلية الحقوق، جامعة الكويت، ١٩٨٢، ص ١٨، علي البارودي، ومحمد العريني، القانون التجاري، الأوراق التجارية والإفلاس وفقاً لقانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٢٦١.

(١٨) عزيز العيكي، تعيين تاريخ التوقف عن الدفع في حكم الإفلاس، مجلة الحقوق، السنة التاسعة، العدد الرابع، كلية الحقوق جامعة الكويت، ١٩٨٥، ص ٢٥٠.

وبذلك فإن توقف الشركات - التجار - عن دفع ديونها بسبب جائحة فيروس كورونا (Covid-19) لا يؤدي إلى إفلاسها ما لم يدل على عجز حقيقي ثابت ينبئ عن اضطراب مركزها المالي، وبالتالي فقد لها للثقة والائتمان مع المتعاملين معها. وعلى ذلك تتميز فكرة توقف الشركة - التاجر - المتعثرة عن دفع ديونها بأنها فكرة وضعت لمراعاة ظروف التاجر ودائنيه إلى إمكانية الحصول على ديونهم بطريقة أكثر ملاءمة. فالمشروع يسعى إلى حث التجار على العمل المتواصل لتخطي أزماتهم المالية^(١٩).

المطلب الثاني اضطراب المركز المالي للمدين

الاضطراب لغاً يعني حالة عدم الاستقرار، البلبلة، الصخب والجلبة^(٢٠). وقد اعتبرت المادة (٥٥٨) من قانون التجارة الكويتي أن التوقف عن دفع الدين دليل على اضطراب الأعمال ما لم يثبت غير ذلك، وبذلك يكون القانون قد تبنى قرينة اضطراب المركز المالي في حال التوقف عن الدفع، وبلا شك هذه القرينة تقبل إثبات العكس.

وفي الحقيقة قد يكون تعثر الشركات - التجار - عن الوفاء بديونها بسبب عدم توافر السيولة أو خسارة رأس المال. ويلاحظ أن المشروع والفقه لم يضعوا معياراً محدداً يمكن من خلاله معرفة تقدير حالة عدم توافر السيولة أو خسارة رأس المال. إلا أنه وبالعودة إلى أحكام قانون الشركات الكويتي خاصة المتعلقة بالشروط العامة لحل الشركات، فإنه يتضح أن المشروع في المادة (٢٦٦) وضع معياراً عاماً من خلاله يتم الحكم على الحالة التي وصلت إليها الشركة، وهذا المعيار يتمثل في المدى الذي وصلت إليه الخسارة من رأس مال الشركة، فإن الشركة تنحل إذا هلك جميع أموالها أو معظمها بحيث يتعذر استثمار الباقي استثماراً مجدياً^(٢١). أما فيما يتعلق بشركة المساهمة والشركة ذات المسؤولية المحدودة فإنه إذا بلغت خسائر الشركة ثلاثة أرباع رأس المال المدفوع وجب على أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين - بحسب الأحوال - دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في استمرار الشركة أو حلها قبل الأجل المعين في عقدها^(٢٢). كما نصت المادة (٦٣) من قانون البنك المركزي على أنه:

(١٩) معوض عبد التواب، مرجع السابق، ص ٦٠٦.

(٢٠) المعجم الوسيط.

(٢١) انظر: المادة (٢٦٦) من القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الشركات، (الكويت).

(٢٢) انظر: المادة (٢٧١) من القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الشركات، (الكويت).

"١. يجوز شطب البنك من سجل البنوك... هـ. إذا توقف عن ممارسة نشاط أو تعرضت سيولته أو ملأته للخطر..."

وبذلك فإن نقص السيولة في ظل وجود أصول تملكها الشركة لا يقود إلى القول بتوقف الشركة عن سداد ديونها، فالشركة في بعض هذه الحالات لا تكون متوقفة كلية عن الوفاء بديونها، خاصة في حالة ملكية الشركة لأصول تفوق بكثير الديون التي عليها، وإنما تواجه مشكلة نقص السيولة.

وعليه فإن السيولة تعني قدرة الشخص على تحويل أصوله إلى نقود أو أشباه نقود بسرعة دون أن يتأثر سعر تلك الأصول سلباً^(٢٣). ويمكن تعريفها أيضاً بالقدرة على بيع أسهم أو سندات بكميات كبيرة دون أن يؤثر البيع سلباً على تلك الأسهم والسندات^(٢٤).

ويُعزى تعثر هذه الشركات أو نقص سيولتها إلى تأثرها بالآزمات العالمية سواء السياسية أو الاقتصادية أو الأوبئة كجائحة فيروس كورونا (Covid-19) فيؤدي ذلك إلى نقص سيولتها، وهو ما يجعلها متعثرة في الوفاء بالتزاماتها الحالية، أو عدم قدرتها على تسهيل أصولها لعدم وجود مشتر لها، أو لانخفاض قيمة الأصول انخفاضاً كبيراً، مما يجعل بيع هذه الأصول بهذه الأسعار المنخفضة يضر بها ضرراً بالغاً^(٢٥).

ولم يتعرض كل من قانون الشركات أو قانون التجارة لهذا الوضع، فقد اعتبر قانون التجارة التوقف عن دفع الدين دليلاً على اضطراب المركز المالي للشركات - التاجر، وبالتالي يجوز شهر إفلاسها، وذلك بغض النظر عن كون أصول هذه الشركة - التاجر - وموجوداتها أكبر بكثير من دينها أو أقل؛ حيث أغفل القانون حقيقة أن من يملك أصولاً تزيد على دينه يعتبر مليئاً، إلا أنه يحتاج إلى فرصة تستعيد فيها الأسواق عافيتها، فيستطيع أن يبيع هذه الأصول بأسعار لا تلحق به ضرراً كبيراً، ولذلك يجدر السؤال في مدى إمكانية التفرقة بين المدين الذي يواجه أزمة سيولة، وبين المدين الذي يواجه أزمة أصول، أي أن سيولته لا تكفي لسداد دينه، خاصة وأن الإشكاليات التي يمكن أن يسببها إفلاس مثل هذه الشركات - التاجر،

(٢٣) عصام العنزي، تعثر المؤسسات المالية الإسلامية بسبب نقص السيولة والطرق المقترحة لمعالجته، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد ٣٠، ٢٠١٢، ص ٤٦١.

(٢٤) نبيل شيبان ودينا شيبان، قاموس أكرابيتا للعلوم المصرفية والمالية، الطبعة الثانية، مطبعة كركي، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٥١٦.

(٢٥) عصام العنزي، مرجع سابق، ص ٤٦١.

والأضرار الناتجة عنها فيما يواجه الدائنين من انتظار لسنوات طويلة لإفلاس الشركة - التاجر- أو بيع أصولها بأسعار زهيدة قد تؤدي في نهاية الأمر إلى عدم حصول الدائنين على كامل أموالهم أو حتى نصفها عندما يدخلون في قسمة الغرماء^(٢٦).

ويمكن القول وبحق أن التوقف عن الدفع الذي تنتجه جائحة فيروس كورونا (Covid-19) لا يعبر عن اضطراب المركز المالي إذا ما كان التوقف عن الدفع بسبب نقص السيولة لا بسبب أزمة في الأصول، إذ إنه يمكن للشركة الوفاء بديونها بعد انتهاء هذه الأزمة، خاصة وأن هذه الأزمة تعد من الأزمات العارضة لا الدائمة، والتي لا تشكل اضطراب مركزها المالي.

(٢٦) عصام العنزي، مرجع سابق، الموضع نفسه.

المبحث الأول

آليات استمرار الشركات في ظل مشروع القانون

من مصلحة الشركة المتعثرة أن تُمنح آجالاً إضافية لتسدد ديونها المستحقة، أو تحصل على خصم من قيمة هذه الديون لتتمكن من استعادة نشاطها وحيويتها المالية في أقرب وقت وبالتالي يستمر نشاطها، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية أو السياسية أو حتى الصحية مثل الأوبئة كجائحة فيروس كورونا (Covid-19). وفي المقابل فإن مصلحة الدائنين تقتضي استرجاع أموالهم كاملة وفي أقرب وقت.

ومن منظور آخر فإن مصلحة النظام الاقتصادي تقتضي أن تبقى الشركات قائمة رغم عجزها المالي لضمان توريدها السلع المطلوبة للسوق الوطنية، وللمحافظة على وظائف عمالها. ومن أجل هذه الأسباب تبنت العديد من الدول إجراءات وآليات من شأنها إنقاذ الشركات المتعثرة من التوقف عن الدفع، لضمان استمرارية نشاطها.

وقد أقرت العديد من التشريعات المقارنة، كالمشروع الأمريكي صاحب السبق في سن إجراءات تهدف إلى إعادة هيكلة وتنظيم المؤسسات المتعثرة^(٢٧)، وذلك من خلال الفصل الحادي عشر من قانون الإفلاس الفدرالي الذي يسري على الدائنين المتعثرين، سواء أكانوا أشخاصاً طبيعيين أو أشخاصاً معنوية^(٢٨)، ويستخدم الفصل ١١ من قانون الإفلاس الأمريكي عادة لإعادة هيكلة الأعمال التجارية للمدين، والتي قد تكون شركة أو مؤسسة فردية أو شراكة. وكذلك المشرع الفرنسي الذي تبنت آليات وتدابير لإنقاذ الشركات من الإفلاس كإجراء التسوية الودية بين الشركة المدينة وبين دائنيها^(٢٩). وفي ألمانيا سمح قانون الإعسار الجديد^(٣٠) لكل فرد بفتح إجراءات الإعسار، ويوفر هذا القانون إمكانية "البداية الجديدة" بعد تحسن الشركات، وعلى

(٢٧) يسلط قانون الإفلاس الضوء على التوتر المتأصل في: موازنة حماية الدائنين ضد البداية الجديدة للمدين. وقد ساهمت الحلول الوسط في كلا الجانبين، نتيجة الضغوط السياسية إلى حد كبير. Emily Slagle, What the Gulf Oil Spill Reveals about the Consequences of Bankruptcy, Vermont Journal of Environmental Law, Vol. 13, No. 2 (Winter 2011), pp. 365.

(٢٨) Chapter 11 of Bankruptcies Act of 1978, Public Law 95-598, 29 Stat 2549.

(٢٩) Article L 611-4 to L 611-15 of the French Commerce Code, Act no 2005-845 of 26 July 2005.

(٣٠) The Germany Insolvency Code (Insolvenzordnung), came into effect January 1, 1999.

وجه التحديد، بعد سبع سنوات من "حسن السلوك"، حيث يجب على الشخص الذي قدم طلب الإعسار دفع أي دخل يتجاوز عتبة الإعفاء من صافي الدخل في الائتمان خلال هذه المدة^(٣١).

أما في الكويت فقانون التجارة بصيغته الحالية يمثل أحد أكبر المعوقات التي تواجه الشركات والدائنين، حيث تبرز هذه المعوقات في اتجاه المشرع بإلزام المدين باستمرار الوفاء بديونه في مواعيد استحقاقها بغض النظر عن الظروف المحيطة به. ولذلك نجد أن شهر إفلاس الشركات - التجار - يعد أبرز الطرق المتاحة بمجرد توقفها عن الدفع إذا ما اقترنت باضطراب مركزها المالي.

ونظراً لما تم توجيهه إلى هذا القانون من انتقادات كثيرة في هذا الخصوص قدم مجلس الوزراء الكويتي في تاريخ ٢٤/٤/٢٠١٩ مشروع قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس^(٣٢)، أي قبل جائحة فيروس كورونا بسنة تقريباً، وقد هدفت الحكومة من خلال مشروعها إلى تأهيل الشركات - التجار - المتعثرة مالياً وإدارياً للعودة إلى نشاطها، وإيجاد حلول وآليات قانونية تسمح بالتدخل في الوقت المناسب لحمايتها من الإفلاس. وقد عمل مشروع الحكومة على تفعيل الوسائل البديلة، وخاصة أن الشركة - التاجر، عند تعثرها في سداد ديونها، تبحث عن أي طريقة لتفادي شهر إفلاسها، إذا ما كان الأمر لا يد لها فيه، كالأزمات الاقتصادية والسياسية أو الأوبئة مثل جائحة فيروس كورونا (Covid-19)، لا سيما إذا ما عرفنا أنها في المراحل الأولى للتعثّر، والتي تكون معها أعمالها قابلة للاستمرارية، يكون من السهولة بمكان معالجتها قبل أن يستفحل الخلل ليصل إلى مراحل متقدّمة تصعب معها المعالجة، وتقتصر الحلول على إشهار الإفلاس والتصفية الذي تعمل أغلب القوانين الحديثة على تجنبه؛ لما يترتب عليه من آثار سلبية على الشركة والدائنين والاقتصاد الوطني.

ولما كانت جائحة فيروس كورونا (Covid-19) قد دقّت ناقوس الخطر في مطلع هذا العام على جميع الشركات التي تُعتبر حجر الزاوية في الاقتصاد الوطني، بغض النظر عن كونها شركات عامة أو خاصة، عملاقة أو متوسطة أو صغيرة، ولما كان حمايتها والحفاظ عليها من الإفلاس واستمرارية نشاطها الاقتصادي يشكل أحد

(٣١) Frank M. Fossen, Personal Bankruptcy Law, Wealth, and Entrepreneurship- Evidence from the Introduction of a "Fresh Start" Policy, American Law and Economics Review, Vol. 16, No. 1 (Spring 2014), pp. 273.

(٣٢) انظر: المرسوم رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٩ بإحالة مشروع قانون بإصدار قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس.

التحديات التي تواجه المشرع الكويتي، وخاصة أن النظام الذي تبناه المشرع الكويتي في ظل قانون التجارة الحالي يتمثل في إفلاس الشركات بمجرد التوقف عن دفع ديونها إذا ما اقترن باضطراب مركزها المالي، ولا سبيل للخروج من ذلك إلا بالصلح الوافي من الإفلاس.

ومشروع القانون إذا ما تم إقراره، فإنه لن يعالج الأزمة المالية التي ستنتجها جائحة فيروس كورونا (Covid-19) فقط، بل سيمتد ذلك إلى معالجة التوقف عن الدفع واضطراب المراكز المالية للشركات في جميع الظروف بما فيها الظروف العادية للشركات - التجار - المتوقفة عن دفع ديونها، وبلا شك سيصب ذلك في مصلحة كل من المدين والدائن والاقتصاد الوطني؛ لأن بدائل الإفلاس المتمثلة في نظامي التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة يقدم طريقة أسرع وأقل تكلفة وأكثر مرونة وأكثر أهمية وتعاونية بين المدين والدائن^(٣٣)، وسيقدم هذا المشروع معالجة فورية للآثار التي ستولدها جائحة فيروس كورونا (Covid-19) على الشركات - التجار - وعمالها من جهة، وعلى الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

وبذلك نتناول في المطلب الأول مفهوم وخصائص نظامي التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة، وفي المطلب الثاني نتناول الأحكام الخاصة لكل منهما.

المطلب الأول المفهوم والخصائص

مما لا شك فيه أن الشركة - التاجر - المدينة تلتزم بأداء ما عليها من ديون تجارية في تواريخ استحقاقها وبالشكل المحدد بين طرفي أو أطراف علاقة المديونية. غير أن هذه الشركة قد يتعذر عليها الوفاء بتلك الديون أو تمتنع قصداً عن أدائها، وبذلك تكون في موضع التوقف عن الدفع، وبالتالي تكون عرضة للإفلاس. بيد أن مشروع القانون قدم للشركة عدة بدائل إذا ما توقفت عن سداد ديونها، وذلك للاستفادة من إجراءات أكثر تيسيراً عليها ورأفة بها، ومن هنا تبنت الحكومة نظامي التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة من خلال المرسوم رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٩ بإحالة

Sryn B. Zuch, Alternatives to Franchisee Bankruptcy: Workouts, Compositions of Creditors, Assignments for the Benefit of Creditors, and Receiverships, American Bar Association, Franchise Law Journal, Vol. 33, No. 3 (Winter 2014), pp. 361.

مشروع قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس إلى مجلس الأمة^(٣٤). ويُعتبر هذان النظامان من الأنظمة الحديثة، حيث يعدان وسيلة لإنقاذ الشركة المتوقفة عن دفع ديونها، وعلاجاً لمركزها المالي المتدهور من جانب، ومن جانب آخر يقدمان حماية للدائن في إمكانية الحصول على كامل مديونية أو معظمها في إجراءات قانونية مبسطة ومدة أقل من تلك المنظمة في قانون التجارة الحالي. وسنتناول في هذا المطلب مفهوم كل من التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة، وخصائصهما.

الفرع الأول

مفهوم التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة

تبنى مشروع القانون نظامي التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة، وذلك لإنقاذ الشركات - التجار - التي اضطرت أعمالها المالية، وقبل أن تصل إلى مرحلة التوقف عن دفع ديونها أو حتى بعد الوصول إليها خلال فترة زمنية معينة، حيث يقدم المشروع لهذه الشركات - التجار - فرصة اللجوء إلى القضاء لتقديم طلب افتتاح الإجراءات، سواء التسوية الوقائية أو إعادة الهيكلة - بحسب الأحوال - لمساعدتها وإنقاذها مما تمر به تفادياً لشهر إفلاسها، والذي سيكون بلا شك نتيجة حتمية في ظل قانون التجارة الحالي.

وقد ذهب رأي إلى أن نظامي التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة هما "مجموعة من الإجراءات غايتها بيع ممتلكات وأصول التاجر، ودفع ديونه على أن يكون حسن النية، إذا كان مرغماً على التوقف عن الدفع، وهي إجراءات يقوم عليها نظام الإفلاس، فلا تقصر يد التاجر عن ماله ولا يفقد الحقوق المتعددة له"^(٣٥).

وذهب رأي آخر إلى أنهما طريقاً لمنع التنفيذ على أموال الشركة - التاجر - وتصفيتهما، ويهدف إلى حصول الشركة - التاجر - التي حلت آجال دفع ديونها على الصلح من طرف الدائنين من أجل تفادي شهر إفلاسها وإنقاذها من آثاره، وبذلك فإن نظامي التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة يمثلان إجراءات وقائية سابقة على الإفلاس تمكن الشركة - التاجر - من الاستمرار في نشاطها^(٣٦).

(٣٤) انظر: المرسوم رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٩ بإحالة مشروع قانون بإصدار قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس.

(٣٥) حسين طاهري، المفردات والمعاني، دار هومة، الجزائر، ٢٠٠٤، ص ٦٤.

(٣٦) وفاء شيعاوي، الإفلاس والتسوية القضائية في القانون الجزائري، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠١٣، ص ١٠٩.

وقد عرّف مشروع القانون التسوية الوقائيّة بأنها: "إجراءات تهدف إلى اتفاق المدين ودائنيه على مقترح التسوية الوقائيّة..."، بينما عرف إعادة الهيكلة بأنها: "إجراءات تهدف إلى اتفاق المدين ودائنيه على خطة إعادة الهيكلة، بمساعدة أمين إعادة الهيكلة وإشراف قاضي الإفلاس وفقاً لأحكام القانون"^(٣٧). وبذلك نجد أن مشروع القانون لم يضع تعريفاً محدداً يمكن استخلاص مضمون التسوية الوقائيّة أو إعادة الهيكلة بشكل واضح وصريح، وأكثر من ذلك لم يحدّد معايير يمكن للمدين من خلالها الاختيار بين اللجوء إلى التسوية الوقائيّة وإعادة الهيكلة.

أما القانون الأمريكي فيعرف "إعادة الهيكلة" في الفصل الحادي عشر من قانون الإفلاس الفدرالي^(٣٨)، وتكون قابلة للتطبيق إذا كانت الشركة تريد الحفاظ على مواصلة عملها التجاري أثناء إعادة هيكلة ميزانيتها. وتنتهي العديد من الحالات التي تتم في ظل الفصل الحادي عشر بتصفية وبيع الأصول التجارية^(٣٩). ويلاحظ أن الإجراءات القانونية الواردة في القانون الأمريكي غير مصممة للشركات فقط، بل تمتد إلى الأفراد^(٤٠).

وخلاصة القول أن نظامي التسوية الوقائيّة وإعادة الهيكلة عبارة عن إجراءات قانونية تهدف إلى حماية الشركة - التاجر - المتعثرة من شهر الإفلاس، وذلك لمواجهة حالة الاضطرابات العادية للشركة - التاجر - أو لمواجهة الأزمات العارضة مثل جائحة فيروس كورونا (Covid-19)، ومع ذلك يلاحظ أنه في نظام التسوية الوقائيّة يكون دور المحكمة فيها مقصوراً على قرار افتتاح الإجراءات والتّصديق على مقترح التسوية دون أن يكون لها دور فيها، فهي تكون بعيدة عن أروقة المحاكم، بينما في نظام إعادة الهيكلة فإن خطة إعادة الهيكلة تقوم تحت إشراف المحكمة وبمساعدة الأمين، وذلك خشية قيام الشركة - التاجر - بتبديد الأموال مما يؤدي إلى إلحاق الضرر بمصالح الدائنين^(٤١).

(٣٧) المادة (١) من المرسوم رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٩ بإحالة مشروع قانون بإصدار قانون التسوية الوقائيّة وإعادة الهيكلة والإفلاس.

(٣٨) Title 11 of Bankruptcies Act of 1978, Public Law 95-598, 29 Stat 2549.

(٣٩) Charles M. Rubio &Freddi Mack, Top 10 Things Every Business Lawyer Should Know about Bankruptcy, Business Law Today, (December 2016), pp. 1.

(٤٠) Oscar Couwenberg& Stephen J. Lubben, Corporate Bankruptcy Tourists, American Bar Association, the Business Lawyer, Vol. 70, No. 3 (SUMMER 2015), pp. 722.

(٤١) معوض عبد التواب، مرجع سابق، ص ٦١٣.

الفرع الثاني

خصائص التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة

يتميز نظاما التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة بعدة خصائص أساسية تميزهما عن بقية الأنظمة، منها أن الهدف الأساسي لقيام هذين النظامين هو حماية الشركات - التجار - باعتبارهما نظامين مانعين من الإفلاس، وذلك دون الإخلال بمصالح الدائنين، وكذلك حماية التاجر حسن النية والدائنين، كما أنها تستلزم صدور حكم قضائي، وعليه نورد أهم خصائص التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة فيما يلي:

أولاً - تمكين الشركة - التاجر - المتعثرة من تجنب شهر الإفلاس:

تعتبر كل من التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة وسيلة لوقاية الشركة - التاجر - المدينة من الإفلاس وما يتبعه من آثار، وذلك يرجع إلى اتفاق الشركة - التاجر - مع دائنيها وإعطائها أجلاً للوفاء بالدين أو إعفائها منه كلياً أو جزئياً وإبقائها على إدارة مشروعها أو تجارتها، فهذان النظامان يبعدان عن الدائنين إجراءات الإفلاس الطويلة والمعقدة والتي قد تكلفهم مبالغ باهظة، ويضمنان لهم وفاء الشركة - التاجر - بالتزاماتها ولو بعد حين، وهذا الأمر أفضل لهم من إفلاس الشركة - التاجر - وخروجها من الحياة التجارية نهائياً^(٤٢). وبمقارنة مشروع القانون مع قانون التجارة الحالي نجد أن القانون الحالي ربط التوقف عن دفع الديون التجارية باضطراب المركز المالي وذلك لشهر إفلاس الشركات - التجار - دون بيان لأي منهما، حيث نصت المادة (٥٥٥) من المرسوم بقانون رقم (٦٨) لسنة ١٩٨٠ بشأن إصدار قانون التجارة على أن: "كل تاجر اضطربت أعماله المالية، فتوقف عن دفع ديونه التجارية يجوز شهر إفلاسه". ومما لا شك فيه أن جائحة فيروس كورونا (Covid-19) ستجعل الكثير من الشركات - التجار - تتوقف عن دفع ديونها لما لها من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني الذي شلّت أركانه لما يقارب الأربعة أشهر حتى الآن، وهذا ما لم يحدث في الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، غالباً ما تقدم الشركات طلب الإفلاس بموجب الفصل ١١ من قانون الإفلاس، والهدف منه هو إعادة التنظيم والبقاء في العمل

(٤٢) أحمد محرز، مرجع سابق، ص ١٣.

وتحقيق الأرباح مرة أخرى، وبذلك يُسمح للشركة بوضع خطط للربحية وخفض التكاليف وإيجاد طرق جديدة لزيادة الإيرادات^(٤٣).

ثانياً - الصفة القضائية للإجراءات:

للاستفادة من نظامي التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة يلزم صدور قرار من قاضي الإفلاس بافتتاح الإجراءات، وذلك باتباع جملة من الإجراءات من خلال تقديم طلب الحصول على التسوية الوقائية أو إعادة الهيكلة من المحكمة المختصة التي تقوم بالتحقق من توافر جميع الشروط المطلوبة في التسوية الوقائية أو إعادة الهيكلة، وتبدأ هذه الإجراءات بصور حكم بافتتاح الإجراءات.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية يتم التعامل مع جميع قضايا الإفلاس خلال المحاكم الفيدرالية. ويتخذ قاضي الإفلاس جميع القرارات المتعلقة بقضايا الإفلاس، بما في ذلك ما إذا كان المدين مؤهلاً للتقديم، وما إذا كان ينبغي إعفاؤه من ديونه. وغالباً ما يتم التعامل مع إدارة قضايا الإفلاس بواسطة أمين، وهو موظف يعينه برنامج الأمناء بالولايات المتحدة التابع لوزارة العدل، لتمثيل المدين في الإجراءات^(٤٤)، وهو من يمثل حلقة الاتصال المباشر بين المدين والقاضي ما لم يكن هناك اعتراض في القضية من قبل الدائن.

ثالثاً - مراعاة حقوق المدينين والدائنين على نحو عادل:

وُضع نظاما التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة من أجل حماية الشركات - التجار - من جهة، بهدف إعادتها على رأس تجارتها وإدارتها، وبما يضمن تحقيق مصلحة الدائنين من الحصول على دائنياتهم، ولا تمنح التسوية الوقائية أو إعادة الهيكلة إلا للتاجر الذي يجوز شهر إفلاسه؛ لأنهما نظامان خاصان بالتجار الذين لم يرتكبوا غشاً أو خطأ جسيماً متى ثبت ذلك بحكم قضائي، ويكون للشركة - التاجر - الحق في الاستفادة من التسوية الوقائية أو إعادة الهيكلة عند توقفها عن الدفع. كما أنهما يقدمان حماية للدائنين الذين يريدون الحصول على الديون المستحقة لهم والحالة كاملة أو معظمها بحسب الأحوال، وبذلك يهدف نظاما التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة إلى إمكانية حصول الدائنين على كامل دائنياتهم أو معظمها من خلال جملة من

United States Courts. "Chapter 11 - Bankruptcy Basics." Accessed July 26, (٤٣) 2020, at <https://www.uscourts.gov/services-forms/bankruptcy/bankruptcy-basics/chapter-11-bankruptcy-basics>.

Department of Justice. "U.S. Trustee Program." Accessed July 26, 2020, at (٤٤) <https://www.justice.gov/ust>.

الإجراءات والآليات التي يوافقون عليها ابتداءً، وبالتالي تصب في مصلحة الدائنين والمدين معاً.

المطلب الثاني

أحكام التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة

التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة نظامان يتعلقان بالتجار دون غيرهم، فلا تسري أحكامهما على غير التجار. وبما أن نظامي التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة تهدف أحكامهما إلى تفادي إفلاس الشركة - التاجر - المتعثرة أو المتوقفة عن سداد ديونها، فمن الطبيعي أن يُشترط في المقام الأول لدى مقدّم طلب التسوية الوقائية أو إعادة الهيكلة عدة شرائط. وقد نظم مشروع القانون أحكام التسوية الوقائية في المواد من (٩٧) إلى (١٣٠) منه. وعليه سنتناول الأحكام الواجب توافرها لتحقيق التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة، والآثار المرتبة عليها.

الفرع الأول

الشروط الواجب توافرها في طلب التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة

نتناول في هذا الفرع مسألتين هما: من يحق له تقديم طلب افتتاح الإجراءات، والشروط الواجب توافرها في مقترح التسوية الوقائية أو خطة إعادة الهيكلة والاستثناءات الواردة عليها.

أولاً - من يحق له تقديم طلب افتتاح الإجراءات:

للمدين أن يتقدّم لإدارة الإفلاس بطلب افتتاح إجراءات التسوية الوقائية أو إعادة الهيكلة أو شهر الإفلاس خلال موعد أقصاه شهران من تاريخ التوقّف عن الدفع، أو من التاريخ الذي توافرت فيه معلومات لديه ترجح بأنه سيعجز عن سداد ديونه عند استحقاقها^(٤٥). أما الدائنون والجهات الرقابية فيتقدمون بطلب بإعادة الهيكلة أو شهر الإفلاس، إذا كانوا قد سبق وأن أخطروا المدين بضرورة الوفاء بالدين المستحق عليه ولم يبادر بالوفاء به خلال ثلاثين يوم عمل من تاريخ الإخطار^(٤٦). وبذلك فإنه وفقاً

(٤٥) انظر: المادة (١٣) من المرسوم رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٩ بإحالة مشروع قانون بإصدار قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس.

(٤٦) انظر: المادة (١٤) والمادة (١٦) من المرسوم رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٩ بإحالة مشروع قانون بإصدار قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس.

لمشروع القانون فإن طلب افتتاح إجراءات التسوية الوقائية يقتصر على المدين دون الدائنين أو الجهات الرقابية^(٤٧). وفي الحقيقة لم نقف على سبب تبني هذا التوجه.

وفي حال تقدم المدين بطلب افتتاح إجراءات التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة في الوقت ذاته، فيجب أن يقدم طلب افتتاح إجراءات التسوية الوقائية على إعادة الهيكلة أو الإفلاس^(٤٨). أما إذا تعدد تقديم طلبات التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة وشهر الإفلاس، فإن الأولوية تكون للطلب المقدم في افتتاح إجراءات إعادة الهيكلة باعتباره طلباً أصلياً، وشهر الإفلاس باعتباره طلباً احتياطياً، ويصدر قاضي الإفلاس قراره في ذلك^(٤٩). ومن خلال اطلاع المحكمة على الوثائق والمستندات التي يقدمها المدين، تستطيع المحكمة أن تقدر مدى جدارة المدين بالتسوية الوقائية، فيما أن ترفض ذلك أو تقبله متى توافرت فيه شروطه القانونية^(٥٠). وقد أكد الفقه أن هدف هذا التوجه هو مساعدة الشركات التجارية في النطاق الضيق، وتحقيق مساهمة فعلية للإصلاح الاقتصادي على النطاق الواسع^(٥١).

ومما تقدم نجد أن مشروع القانون أعطى الشركة - التاجر - المتعثر والدائنين والجهات الرقابية إمكانية تقديم طلب افتتاح الإجراءات، وذلك بغية تصحيح أوضاع الشركة - التاجر - من التوصل إلى تسوية ودية أو إعادة هيكلة مع دائنيه تحفظ حقوقهم، وتمكنه من العوده إلى ممارسة نشاطه الاقتصادي مرة أخرى.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، يبدأ افتتاح الإجراءات بموجب الفصل ١١ من قانون الإفلاس الأمريكي بتقديم التماس إلى محكمة الإفلاس التي تخدم المنطقة التي يوجد فيها محل إقامة أو سكن المدين. قد يكون التماس طلباً طوعياً، يقدمه المدين، أو قد يكون التماساً غير طوعي يقدمه الدائنون الذين يستوفون متطلبات معينة^(٥٢).

(٤٧) علي قاسم، قانون الأعمال: الإفلاس في القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٩٩، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥، ص ٢٤٧.

(٤٨) انظر: المادة (١٧) من المرسوم رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٩ بإحالة مشروع قانون بإصدار قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس.

(٤٩) انظر: المادة (١٧) من المرسوم رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٩ بإحالة مشروع قانون بإصدار قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس.

(٥٠) معوض عبد التواب، مرجع سابق، ص ٢٠٨.

(٥١) سميحة القليوبي، الموجز في أحكام الإفلاس، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٢٤١.

(٥٢) 11 U.S.C. 301, 303; Fed. R. Bankr.

ثانياً - الشروط الواجب توافرها في التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة:

يجب على مقدم مقترح التسوية الوقائية أو خطة إعادة الهيكلة - بحسب الأحوال - أن تتوافر لديه شروط موضوعية معينة تتلخص فيما يلي^(٥٣):

- ١ - أن يكون المدين متوقفاً عن الدفع، أو يكون هناك من الأسباب ما يجعله يتوقع أو يخشى من العجز عن سداد ديونه عند استحقاقها كلها أو بعضها، وهذا الأمر ليس موجوداً في ظل قانون التجارة الحالية الذي تبنى فكرة التوقف عن الدفع مع اضطراب المركز المالي للتاجر لشهر إفلاسه.
- ٢ - أن يكون في حالة عجز في المركز المالي، أو أن يكون هناك من الأسباب ما يجعله يتوقع أو يخشى أن يكون مركزه المالي في حالة عجز عند استحقاق ديونه بعضها أو كلها.
- ٣ - أن تكون أعمال المدين قابلة للاستمرارية، وبذلك لا يمكن قبول طلب افتتاح الإجراءات سواء التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة طالما أن الشركة - التاجر - لم يقدم ما يفيد أن أعماله قابلة للاستمرار.

ثالثاً - الاستثناءات الواردة على الشروط السابقة^(٥٤):

- ١ - إذا كان قد سبق للدائنين أن رفضوا مقترحاً بالتسوية الوقائية أو إعادة الهيكلة، أو كان قد سبق لقاضي الإفلاس أن أصدر قراراً برفض التصديق على مقترح بالتسوية الوقائية، حتى لو كان ذلك عن ديون أخرى للمدين غير المقدم بشأنها الطلب، فلا يجوز تقديم الطلب إلا بعد انقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ اجتماع الدائنين، أو قرار قاضي الإفلاس المشار إليه.
- ٢ - إذا كان قد سبق وأن صدر قرار من قاضي الإفلاس أو حكم عن محكمة الإفلاس بإنهاء إجراءات التسوية الوقائية أو إنهاء إجراءات إعادة الهيكلة، حتى لو كان ذلك عن ديون أخرى للمدين غير المقدم بشأنها الطلب، فلا يجوز تقديم الطلب إلا بعد انقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ صدور قرار قاضي الإفلاس، أو حكم المحكمة المشار إليه.
- ٣ - إذا كان قد سبق أن صدر حكم نهائي بشهر إفلاس المدين، فلا يجوز تقديم الطلب إلا بعد مرور ثلاث سنوات من انتهاء التفليسة.

(٥٣) انظر: المادة (٥٨)، والمادة (٩٧) من المرسوم رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٩ بإحالة مشروع قانون بإصدار قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس.

(٥٤) انظر: المادة (٥٨)، والمادة (٩٧) من المرسوم رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٩ بإحالة مشروع قانون بإصدار قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس.

٤ - إذا كانت المديونية المقدم بشأنها الطلب لازالت خاضعة لأية إجراءات وفقاً لهذا القانون تنفيذاً لقرار صادر بافتتاح الإجراءات وفقاً لهذا القانون، فلا يجوز تقديم الطلب.

٥ - ويضاف إلى ذلك حالة متعلقة فقط بإعادة الهيكلة تتمثل في أنه إذا كانت المديونية المقدم بشأنها الطلب لازالت خاضعة لإجراءات شهر الإفلاس تنفيذاً لقرار صادر بافتتاح الإجراءات وفقاً لهذا القانون، فيجب أن يستند مقدم الطلب على أن أعمال المدين قد أصبحت قابلة للاستمرارية، ويرفق بطلبه الدليل على ذلك. ومع ذلك يجوز للمدين تقديم طلب افتتاح الإجراءات سواء في التسوية الوقائية أو إعادة الهيكلة في أي وقت إذا أرفق به ما يفيد الموافقة المسبقة للأغلبية المطلوبة على مقترح التسوية الوقائية أو إعادة الهيكلة المقدم بشأنها الطلب.

الفرع الثاني

آثار صدور قرار افتتاح إجراءات التسوية الوقائية أو إعادة الهيكلة

صدور قرار افتتاح إجراءات التسوية الوقائية أو إعادة الهيكلة يترتب العديد من الآثار تتعلق بإدارة أعمال المدين وأمواله، ووقف المطالبات، وأجال الديون، وتشكيل لجنة الدائنين، وهذا ما سنتناوله في هذا الفرع.

أولاً - إدارة أعمال المدين وأمواله:

يظل المدين، بعد صدور قرار افتتاح إجراءات التسوية الوقائية أو إعادة الهيكلة قائماً بإدارة أعماله وأمواله، وله أن يقوم بجميع التصرفات التي يقتضيها تسيير نشاطه التجاري، بما لا يضر بمصالح الدائنين، ما لم يقرر قاضي الإفلاس غير ذلك. ولا يجوز للمدين القيام بأية تصرفات تقع خارج نطاق أعماله الاعتيادية إلا بعد الحصول على موافقة قاضي الإفلاس^(٥٥). ويضاف إلى ذلك أنه في إعادة الهيكلة تكون الإدارة تحت إشراف الأمين^(٥٦). ويتفق القسم ١١٠٧ من قانون الإفلاس الأمريكي في إمكانية أن تقوم الشركة - التاجر - بإدارة أموالها وأعمالها^(٥٧).

(٥٥) انظر: المادة (٦٠)، والمادة (٩٩) من المرسوم رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٩ بإحالة مشروع قانون بإصدار قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس.

(٥٦) الأمين هو "شخص مرخص له من الهيئة أو مسجل لديها في سجل مراقبي الحسابات يتولى المهام المبينة بهذا القانون". انظر: المادة (١) من المرسوم رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٩ بإحالة مشروع قانون بإصدار قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس.

11 U.S.C. 1106, 1107; Fed. R. Bankr. P. 2015(a).

(٥٧)

ثانياً - وقف المطالبات:

١ - التسوية الوقائية: يترتب على صدور قرار افتتاح إجراءات التسوية الوقائية وقف المطالبات لمدة الثلاثة أشهر اللاحقة لتاريخ صدور القرار^(٥٨). ولقاضي الإفلاس، بناء على طلب المدين، أن يمدد مدة وقف المطالبات لمرة أو أكثر على ألا تزيد في كل مرة عن شهر، وفي جميع الأحوال يجب ألا تزيد مدة وقف المطالبات عن ستة أشهر، وتقوم إدارة الإفلاس، بناء على طلب المدين، بتزويده بشهادة بوقف المطالبات ومدة الوقف^(٥٩). وعلى المدين أن يقوم، خلال فترة وقف المطالبات، ببذل العناية اللازمة لإقناع دائنيه بالتصويت بالموافقة على مقترح التسوية الوقائية، كما يلتزم بتزويد الدائنين بكافة المستندات والمعلومات والبيانات التي تمكنهم من اتخاذ قرار بشأن مقترح التسوية الوقائية، والرد على ما يقدم له من استفسارات من الدائنين^(٦٠). وتنتهي فترة وقف المطالبات في حالة تصديق قاضي الإفلاس على مقترح التسوية الوقائية، أو صدور قرار عن قاضي الإفلاس بإنهاء إجراءات التسوية الوقائية أو انتهاء مدة الثلاثة أشهر^(٦١). ويقابل هذه المادة في القانون الأمريكي القسم ٣٦٢، حيث تضمن آلية لتأجيل إجراءات معينة ضد المدين^(٦٢).

٢ - إعادة الهيكلة: يترتب على صدور قرار افتتاح إجراءات إعادة الهيكلة وقف المطالبات اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ صدور هذا القرار وحتى تاريخ التصديق على خطة إعادة الهيكلة، وعلى إدارة الإفلاس تسليم المدين - بناء على طلبه -

(٥٨) أكد ذلك رأي من الفقه حيث ذكر أنه بعد صدور قرار افتتاح إجراءات التسوية الوقائية توقف جميع الدعاوى والإجراءات في حق المدين. للمزيد انظر: عمر العطين، الصلح الواقي من الإفلاس في القانون وموقف الفقه الإسلامي منه، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد ٤٠، العدد ١، ٢٠١٣، ص ١٣١.

(٥٩) انظر: المادة (٦١) من المرسوم رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٩ بإحالة مشروع قانون بإصدار قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس.

(٦٠) انظر: المادة (٦٢) من المرسوم رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٩ بإحالة مشروع قانون بإصدار قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس.

(٦١) انظر: المادة (٦٣) من المرسوم رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٩ بإحالة مشروع قانون بإصدار قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس.

(٦٢) Emily Slagle, What the Gulf Oil Spill Reveals about the Consequences of Bankruptcy, Vermont Journal of Environmental Law, Vol. 13, No. 2 (Winter 2011), pp. 367.

إفادة بوقف هذه المطالبات^(٦٣). وتنتهي فترة وقف المطالبات بتصديق قاضي الإفلاس على خطة إعادة الهيكلة، أو صدور قرار من قاضي الإفلاس بإنهاء إجراءات إعادة الهيكلة^(٦٤).

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، يوفر افتتاح الإجراءات الوقف التلقائي لفترة زمنية يتم فيها تعليق جميع الأحكام وأنشطة التحصيل وحبس الرهن واستعادة الممتلكات، ولا يجوز للدائنين متابعتها بشأن أي دين أو مطالبة نشأت قبل تقديم طلب افتتاح الإجراءات^(٦٥). ومع ذلك، فإنه في ظل ظروف معينة، يمكن لصاحب الدين المضمون الحصول على إذن من المحكمة يستثنيه من الوقف التلقائي. وعلى سبيل المثال، عندما لا يكون للمدين حقوق ملكية في الممتلكات أو لا تكون الممتلكات ضرورية لإعادة الهيكلة، وفي هذه الحالة يمكن لصاحب الدين المضمون أن يطلب من المحكمة رفع الوقف للسماح له ببيع العقار وبيعه، والحصول على عوائد الدين^(٦٦).

ثالثاً - آجال الديون:

لا يترتب على صدور قرار افتتاح إجراءات التسوية الوقائية أو إعادة الهيكلة حلول آجال الديون التي على المدين، ولا وقف سريان فوائدها، ويعتبر كأن لم يكن أي شرط يرد بالعقود المبرمة مع المدين ينص على خلاف ذلك^(٦٧).

رابعاً - لجنة الدائنين:

في التسوية الوقائية يقوم المدين بالتنسيق مع الدائنين لتشكيل لجنة الدائنين، ويترأس اللجنة ويمثلها الدائن الحائز على أكبر قدر من ديون المدين^(٦٨). أما في إعادة الهيكلة فيُعد الأمين سجلاً يدون فيه كافة دائني المدين المعلومين لديه، ويقدم نسخة

(٦٣) انظر: المادة (١٠٢) من المرسوم رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٩ بإحالة مشروع قانون بإصدار قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس.

(٦٤) انظر: المادة (١٠٣) من المرسوم رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٩ بإحالة مشروع قانون بإصدار قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس.

(٦٥) 11 U.S.C. 362(a); Fed. R. Bankr.

(٦٦) 11 U.S.C. 362(d); Fed. R. Bankr.

(٦٧) انظر: المادة (٦٤) والمادة (١٠٤) من المرسوم رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٩ بإحالة مشروع قانون بإصدار قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس.

(٦٨) انظر: المادة (٧٠) من المرسوم رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٩ بإحالة مشروع قانون بإصدار قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس.

محدثة من قيود ذلك السجل إلى إدارة الإفلاس^(٦٩)، ومن ثم يتم تشكيل لجنة الدائنين، وهذا ما تم استسقاؤه من الفصل الحادي عشر من قانون الإفلاس الفدرالي الأمريكي، والذي تم تصميمه بحيث يتم تسديد الشركة لديونها في ظل تخصيص فئات الدائنين بشكل منظم^(٧٠).

ويتميز قانون الإفلاس الأمريكي عن مشروع القانون بأن لجنة الدائنين تلعب دوراً رئيسياً في قضايا الفصل ١١ من قانون الإفلاس الأمريكي، حيث يتم اختيار اللجنة من قبل الأمين، وتتألف عادة من الدائنين غير المضمونين الذين لديهم أكبر سبع مطالبات غير مضمونة ضد المدين^(٧١).

الفرع الثالث

الموافقة على مقترح التسوية الوقائية أو خطة إعادة الهيكلة والتصديق عليه وتنفيذه

في هذا الفرع نتناول الموافقة على مقترح التسوية الوقائية أو خطة إعادة الهيكلة، ومن ثم التصديق عليه، وبعد ذلك تنفيذه، وأخيراً انتهاء الإجراءات.

أولاً - الموافقة على المقترح:

يجب أن يشمل مقترح التسوية الوقائية أو خطة إعادة الهيكلة مجموعة من البيانات أهمها: خطة المدين لمزاولة نشاطه، التأكيد على قابلية أعمال المدين للاستمرارية، نشاطات المدين التي يتعين وقفها أو إنهاؤها، أحكام وشروط تسوية أية التزامات، مدد السماح وخصومات الدفع، اقتراح مدّة أو مدد للسداد الكامل، الحقوق التي يحصل عليها الدائنون وفقاً لمقترح التسوية الوقائية أو إعادة الهيكلة بالمقارنة مع الحقوق التي يمكن أن يحصلوا عليها في حال شهر الإفلاس^(٧٢). ويجوز أن يؤسس المقترح على أساس تخلي المدين عن بعض أمواله مقابل تسوية ديونه كلها أو

(٦٩) انظر: المادة (١٠٦) من المرسوم رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٩ بإحالة مشروع قانون بإصدار قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس.

(٧٠) Lindsey Simon, Chapter 11 Shapeshifters, American Bar Association, Administrative Law Review, Vol. 68, No. 2 (Spring 2016), pp. 237.

(٧١) U.S.C. 1102; Fed. R. Bankr.

(٧٢) انظر: المادة (٧٣)، والمادة (١١٨) من المرسوم رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٩ بإحالة مشروع قانون بإصدار قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس.

بعضها^(٧٣). ويودع المدين نسخة من مقترح التسوية الوقائية لدى إدارة الإفلاس مرفقاً بها ملخص المقترح خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور قرار افتتاح الإجراءات^(٧٤). أما فيما يتعلق بإعادة الهيكلة فيخطر الأمين إدارة الإفلاس كل شهر بمدى تقدّم سير إعداد خطة إعادة الهيكلة^(٧٥).

ثانياً – التصديق على المقترح:

يقوم قاضي الإفلاس خلال عشرة أيام عمل من تاريخ تسلّم إدارة الإفلاس للإخطار بموافقة الدائنين على مقترح التسوية الوقائية أو إعادة الهيكلة ومرفقاته بالتصديق على المقترح بعد التحقق من أن المقترح حاز على موافقة الأغلبية المطلوبة، وأن المقترح تتوافر فيه معايير العدالة للدائنين المتأثرين^(٧٦).

ثالثاً – تنفيذ المقترح:

يلتزم المدين بتنفيذ مقترح التسوية الوقائية وفقاً لما وافق عليه الدائنون وصدّق عليه قاضي الإفلاس، ويخطر إدارة الإفلاس بذلك، ويصدر قاضي الإفلاس قراراً بتمام تنفيذ مقترح التسوية وانتهاء إجراءات التسوية الوقائية خلال عشرة أيام عمل من تاريخ تسلّم إدارة الإفلاس للإخطار^(٧٧). أما فيما يتعلق بخطة إعادة الهيكلة فيتولّى الأمين الإشراف على تنفيذ خطة إعادة الهيكلة طيلة مدّة الخطة وحتى الانتهاء من تنفيذها^(٧٨)، ويقدم تقريراً بذلك عن تقدم تنفيذ الخطة كل ثلاثة أشهر^(٧٩). وفي قانون

(٧٣) انظر: المادة (٧٥)، والمادة (١٢١) من المرسوم رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٩ بإحالة مشروع قانون بإصدار قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس.

(٧٤) انظر: المادة (٧٤) من المرسوم رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٩ بإحالة مشروع قانون بإصدار قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس.

(٧٥) انظر: المادة (١١٩) من المرسوم رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٩ بإحالة مشروع قانون بإصدار قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس.

(٧٦) انظر: المادة (٨٢)، والمادة (١٢٤) من المرسوم رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٩ بإحالة مشروع قانون بإصدار قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس.

(٧٧) انظر: المادة (٨٧) من المرسوم رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٩ بإحالة مشروع قانون بإصدار قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس.

(٧٨) انظر: المادة (١٢٦) من المرسوم رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٩ بإحالة مشروع قانون بإصدار قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس.

(٧٩) انظر: المادة (١٢٧) من المرسوم رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٩ بإحالة مشروع قانون بإصدار قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس.

الإفلاس الفدرالي الأمريكي يكون للمدين أو الأمين خيار القبول أو الرفض أو قبول وتعيين عقود تنفيذية لخطة إعادة الهيكلة^(٨٠).

رابعاً - إنهاء الإجراءات:

١ - التسوية الوقائية: يجوز لمحكمة الإفلاس، بناء على طلب يقدم إليها خلال الفترة اللاحقة لقرار التصديق على مقترح التسوية الوقائية وقبل تمام تنفيذ المقترح، أن تحكم بإنهاء إجراءات التسوية الوقائية، وذلك في حالة تحقق أي من الحالات الواردة في المادة (٨٩) والمادة (٩٣) من المشروع^(٨١). ويجوز لقاضي الإفلاس، بناء على طلب يقدم إليه من المدين أو الجهة الرقابية أو الدائنين الذين يحق لهم تقديم طلب افتتاح الإجراءات وفقاً لهذا القانون، أن يقرر افتتاح إجراءات إعادة الهيكلة أو افتتاح إجراءات شهر الإفلاس^(٨٢).

٢ - إعادة الهيكلة: يجوز لقاضي الإفلاس، بناء على طلب يقدم إليه خلال الفترة اللاحقة لقرار التصديق على خطة إعادة الهيكلة وقبل تمام تنفيذ الخطة، أن يحكم بإنهاء إجراءات إعادة الهيكلة، وذلك في حالة تحقق أي من الحالات الواردة في المادة (١٢٩) من المشروع^(٨٣). ويجوز لقاضي الإفلاس بناء على طلب يقدم إليه من المدين أو الأمين أو الجهة الرقابية أو أحد الدائنين أن يقرر افتتاح إجراءات شهر الإفلاس^(٨٤).

ومما سبق نجد أن مشروع الحكومة قدّم العديد من المعالجات لإنقاذ المشروعات ومن بينها التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة بشكل يترجم الأساليب المستحدثّة للحماية وإنهاض المشروعات التجارية، ويجب النظر إلى هذا المشروع بعين الحرص لإصداره، خاصة في ظل جائحة فيروس كورونا (Covid-19)، والتي

(٨٠) Robert Eisenbach III, There's Something Happening Here: Recent Bankruptcy Developments May Give Trademark Licensees Reason to Hope, Business Law Today, (May 2013), pp. 1. For Further See: 11 U.S.C. 365(a) (1) and (f).

(٨١) انظر: المادة (٨٩)، والمادة (٩٣) من المرسوم رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٩ بإحالة مشروع قانون بإصدار قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس.

(٨٢) انظر: المادة (٩٤) من المرسوم رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٩ بإحالة مشروع قانون بإصدار قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس.

(٨٣) انظر: المادة (١٢٩)، والمادة (٩٣) من المرسوم رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٩ بإحالة مشروع قانون بإصدار قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس.

(٨٤) انظر: المادة (١٣٠) من المرسوم رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٩ بإحالة مشروع قانون بإصدار قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس.

ستنتج زيادة مخاطر الإفلاس بين الشركات بسبب انخفاض الطلب على السلع والخدمات، وتناقص القدرة على التمويل الخارجي، وتراجع الاستثمارات، وانخفاض التحويلات من جهة، ومن جهة أخرى ما يقدمه مشروع الحكومة من قواعد مساعدة لضمان استمرار الشركات، حيث سمح بإعادة تنظيم المديونية، والحصول على قروض بشروط ميسرة، وسمح ببروز فلسفة جديدة تعمل على مساعدة المدين تحت إشراف القضاء، كما حرص على تسريع مواعيد الإجراءات لتبلغ غايتها في وقت معقول.

المبحث الثاني

حلول عملية لجعل أعمال الشركة قابلة للاستمرار

تعتبر مسألة قابلية أعمال المدين للاستمرارية من المسائل المادية، التي يمكن أن يثبتها بكافة طرق الإثبات، بما فيها البيئة والقرائن. وقد عُني مشروع الحكومة بتحديد قابلية أعمال المدين للاستمرار، حيث قرر أن أعمال المدين تكون قابلة للاستمرارية إذا قدمت الشركة - التاجر- المدينة تقريراً فنياً صادراً من أحد الأشخاص الذين يجوز لهم القيام بمهام الأمناء وفقاً لمشروع القانون، يتضمن أن المدين سيتمكن من الاستمرار في سداد ديونه التي ستخضع للتسوية الوقائية أو إعادة الهيكلة في السياق العادي لممارسة أعماله، وأنه سيترتّب على الموافقة على مقترح التسوية الوقائية أو إعادة الهيكلة أن تعود أعمال المدين إلى الربحية^(٨٥).

أما فيما يتعلق بقانون الإفلاس الفدرالي الأمريكي، فإنه يحفز على إعادة تنظيم الشركات القابلة للاستمرارية وتصفية الشركات غير القابلة للاستمرار بتكلفة منخفضة، حيث يعترف القانون الأمريكي بأن إبقاء الأعمال التجارية القابلة للاستمرارية هو النتيجة الأكثر فعالية للدائنين والموظفين وموردي الشركة. ومع ذلك، يجب أن يتم الاستحواذ على الشركات الأقل نجاحاً من قبل مالكين أكثر قدرة أو تصفيتها من خلال بيع أصولها، بحيث تستمر فقط الأصول الأكثر كفاءة للموارد الاقتصادية في العمل كشركات نشطة^(٨٦).

ولاعتبار أعمال الشركة قابلة للاستمرار يتطلب توافر عدة شروط منها:

الأول: أن يكون عجز الشركة طارئاً كتلك التي تنتجها الأزمات الاقتصادية أو السياسية أو حتى في حالات الجوائح العامة مثل جائحة فيروس كورونا (Covid-19)، بحيث يتوقع تحسن وضعها وقدرتها على قضاء الديون خلال فترة معينة، ويرجع في تقدير ذلك إلى أهل الخبرة، كالأمناء مثلاً.

الثاني: أن يثبت لدى القضاء أن توقف الشركة عن الوفاء بديونها ليس تقصيراً أو احتيالياً. وعلى الشركة عبء إثبات ذلك.

(٨٥) انظر: المادة (١) من المرسوم رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٩ بإحالة مشروع قانون بإصدار قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس.

(٨٦) Elena Cirmizi, Leora Klapper & Mahesh Uttamchandani, The Challenges of Bankruptcy Reform, Oxford University Press, the World Bank Research Observer, Vol. 27, No. 2 (August 2012). pp. 185-186.

الثالث: أن تكون الحماية للأصول الضرورية للشركة، وهي التي يترتب على بيعها توقف نشاطها كلياً، كالمصانع والأصول الثابتة. أما الأصول الاستثمارية ونحوها فيجب تصفيتها للوفاء بديونها للدائنين إذا لم يمكن الوفاء إلا منها.

الرابع: أن تكون الحماية مؤقتة بمدة معلومة، فإذا لم تتمكن من الخروج من حالة التوقف عن دفع ديونها خلال هذه المدة، فيمكن للدائنين تقديم طلب شهر إفلاسها وفق الإجراءات المتبعة قانوناً.

ولجعل أعمال المدين قابلة للاستمرار من خلال واقع هذه الشركات المتعثرة الناتجة بناءً على الأزمات السياسية أو الاقتصادية أو الكوارث العامة أو كما في حالات الجوائح العامة مثل جائحة فيروس كورونا (Covid-19) والتي تعد سبباً رئيسياً في تعثرها، نقدم مجموعة من الحلول العملية التي يمكن أن تخرجها من أزمة التعثر أو التوقف عن الوفاء بديونها الحالية، ويحفظ حق الدائنين، ويعطي هذه الشركات فرصة للاستمرار دون أن يلحقها ضرر بليغ. ويمكن عرض هذه الحلول من خلال ثلاثة مطالب: نتناول في الأول الحصول على تمويل ورسملة الديون، وفي المطلب الثاني نتناول سداد الدين بأصل وبيع السلع، أما المطلب الثالث فنتناول فيه التأمين على الديون.

المطلب الأول

الحصول على تمويل ورسملة الديون

سنعرض في هذا المطلب نوعين من الحلول العملية التي تتعلق بالمسائل المالية، والتي يمكن من خلالها تجنب الشركات المتوقفة عن دفع ديونها من الإفلاس، وتتمثل هذه الحلول في الحصول على تمويل جديد، ورسملة الديون، ومما لا شك فيه أن هذه الحلول ستقلل من حدة الآثار الناتجة عن أزمة جائحة فيروس كورونا (Covid-19) على الشركات - التاجر - المتعثرة في سداد التزاماتها.

الفرع الأول

الحصول على تمويل

مما لا شك فيه أي جائحة فيروس كورونا (Covid-19) ستؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات، وكذلك تراجع الاستثمارات، مما سيؤدي إلى أزمة سيولة لدى معظم الشركات - التجار، ويمكن لهذه الشركات - التجار - التي تتعثر بسبب نقص السيولة أو خسارة جزء من نقص المال اللجوء إلى التمويلات الجديدة لعلاج

أزمة التوقف عن الدفع، سواء أكان ذلك من خلال الاقتراض من البنوك أم من الحكومة أم الحصول على تسهيلات مصرفية، ويجب أن يراعى في هذا التمويل أن يكون للدائن الأولوية في الاستيفاء، متى كان هذا التمويل لازماً لأعمال المدين، ولا يضر بمصلحة الدائنين^(٨٧).

ويمكن أن يكون هذا التمويل مضموناً بترتيب رهن على أي من أموال المدين غير المرهونة أو المرهونة، وفي الحالة الأخيرة يكون الرهن تالياً في مرتبته للرهن أو الرهون المترتبة على الأموال المطلوب رهنها، ويمكن أن يكون هذا التمويل مضموناً بترتيب رهن على أي من أموال المدين المرهونة مساوياً في مرتبته لمرتبة أي رهن قائم على الأموال المطلوب رهنها أو متقدماً عليه، وفي هذه الحالة يجب موافقة الدائن المرتهن.

وفي نطاق أكثر ضيقاً يمكن للبنوك الاستفادة من وثيقة الضمان التي يصدرها البنك المركزي نيابة عن الدولة لضمان كل من العجز في المخصصات الواجب تكوينها مقابل محفظة التسهيلات الائتمانية والتمويل والانخفاض في عناصر كل من محفظة الاستثمارات المالية والمحفظة العقارية لدى أي من البنوك^(٨٨).

كما يمكن لشركات الاستثمار التي تواجه مشاكل مالية وتحتاج إلى معالجة أوضاعها بما يساعدها على الاستمرار والوفاء بالتزاماتها الحصول على تسهيلات حكومية من خلال وثائق الضمان التي يصدرها البنك المركزي، والتي يمكن للحكومة مد يد العون لهذه الشركات بما يعود بالنفع على الحكومة والشركة معاً، إلا أنه يشترط على هذه الشركات للاستفادة من وثائق الضمان أن تتمتع بملاءة مالية، وتكون لديها القدرة على مواصلة نشاطها^(٨٩)، وتقاس الملاءة المالية بمدى كفاية أصول الشركة لمقابلة سداد التزاماتها قصيرة أو طويلة الأجل، ويدخل في ذلك التدفقات النقدية المستقبلية^(٩٠).

(٨٧) انظر: المواد من (٦٧) إلى (٦٩) من المرسوم رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٩ بإحالة مشروع قانون بإصدار قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس.

(٨٨) للمزيد انظر: المواد من (٢) إلى (٩) من القانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٩ بشأن تعزيز الاستقرار المالي للدولة.

(٨٩) للمزيد انظر: المواد من (١٠) إلى (١٤) من القانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٩ بشأن تعزيز الاستقرار المالي للدولة.

(٩٠) انظر: الفقرة (١٣) من المادة (١) من القانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٩ بشأن تعزيز الاستقرار المالي للدولة.

الفرع الثاني رسملة الديون

في ظل جائحة فيروس كورونا (Covid-19) فإنه قد لا يكون أمام شركات كثيرة بديل آخر عن الإفلاس، وذلك في حالة تراكمت ديونها بشكل كبير، الأمر الذي يشكل ضغطاً كبيراً عليها، وبالتالي، يمكن لهذه الشركات تحويل ديونها النقدية إلى جزء من رأس مالها، وهذه العملية تعرف بمصطلح رسملة الديون، وتهدف هذه العملية إلى إبقاء الشركة في السوق واستمرار أعمالها، ودعم مركزها المالي، وإنقاذها ودفعها لتنفيذ مشاريع أخرى تدر أرباحاً على مساهميها، ويستفيد منها اقتصاد الدولة بشكل عام.

ويقصد برسملة الديون قيام الشركة بسداد دينها عن طريق إعطاء الدائن حصة في الشركة أو شركة أخرى تملكها مقابل دينها^(٩١)؛ أي تحويل الديون إلى رأس مال، أي إلى أسهم في الشركة، وذلك عن طريق زيادة رأس مال الشركة المدينة عبر إصدار أسهم يساهم الدائن فيها بدينه المستحق على الشركة.

وقد تبني القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الشركات رسملة الدين، حيث نصت المادة (١٥٩) منه على أن: "تتم تغطية زيادة رأس المال بأسهم تسدد قيمتها بإحدى الطرق التالية: ... ٣. تحويل دين على الشركة أو السندات أو الصكوك إلى أسهم..."^(٩٢)، ويلاحظ أن المناطق بهذا التوجه هو الشركة المساهمة دون غيرها من الشركات، حيث إنه لا يجوز لغير الشركات المساهمة إصدار الأسهم، بل أن قانون الشركات عاقب كل من وجه دعوة إلى الجمهور للاكتتاب في أسهم أو سندات صادرة باسم شركة غير مساهمة^(٩٣).

وحسناً فعل المشرع الكويتي في تبني رسملة الدين، لما فيه من الإيجابيات الكثيرة، فهذا المبدأ جديد على الاقتصاد الكويتي. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المبدأ مُتَّبَع في اقتصادات دول كثيرة^(٩٤)، خاصة الولايات المتحدة وفرنسا، حيث يساعد الشركات على إعادة هيكلة ديونها، ويجعلها قادرة على مواجهة أي مشاكل للسيولة، أو

(٩١) عصام العنزي، مرجع سابق، ص ٤٨١.

(٩٢) انظر: المادة (١٥٩) من القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الشركات، (الكويت).

(٩٣) للمزيد انظر: المواد (٣) و(٣٦) و(٣٠٣) من القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الشركات.

(٩٤) انظر: المادة (٢٢٥) من القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ بإصدار الشركات، (الإمارات).

المشاكل الناتجة عن تحمل أعباء ديونها، وبالتالي تتجنب الشركة الإفلاس، كما يتجنب الاقتصاد بطلاة آلاف العمال، وخسارة شركات منتجة تساعد في نهضته^(٩٥).

المطلب الثاني

سداد الدين بأصل وبيع السلم

نعرض في هذا المطلب نوعين آخرين من الحلول العملية يتعلقان بتقديم مقابل لانقضاء الدين، ويمكن من خلال هذين النوعين إبعاد الشركة - التاجر - عن التعرض للإفلاس، ويتمثلان في سداد الدين بأصل، وجعل الدين ثمناً في بيع السلم. وبلا شك فإن الحلول ستسهم في فتح الأفاق لدى الشركات - التاجر - المتعثرة في سداد التزاماتها، الأمر الذي ينعكس معه مواجهة الآثار الناتجة عن أزمة جائحة فيروس كورونا (Covid-19) على المستوى الاقتصادي.

الفرع الأول

سداد الدين بأصل

قد يكون للشركات - التجار - المتعثرة من الأصول التي تفوق حجم ديونها، إلا أنها لا تستطيع بيع تلك الأصول في السوق إما لانخفاض قيمتها انخفاضاً كبيراً، أو لعدم وجود مشترٍ لتلك الأصول، فيمكن لهذه الشركات سداد ديونها من خلال نقل ملكية هذه الأصول إلى الدائن بعد تقويمها وفقاً للمادة (١٥) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١) لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الشركات والتي تنص على أنه: "يجب تقويم الحصص العينية بمعرفة أحد مكاتب التدقيق، وذلك بناء على طلب مؤسسي الشركة أو القائمين على إدارتها".

ولإتمام هذه العملية يجب رضا الدائن بهذا التنازل، على أن تُخصم من قيمة الدين، كما يمكن منح المدين أفضلية استئجار هذا الأصل إن رغب في استئجاره بعد نقل ملكيته للدائن، وذلك على ألا يكون هناك شرط أو ربط بين العقدين، وبهذه الطريقة

(٩٥) وتضيف الرابطة الدولية للمقايضات والمشتقات لتدوين "الاتفاقيات الرئيسية" أنه يمكن التعامل مع المشتقات المالية للشركات في الإفلاس، والتي يكون لها الهدف الرئيسي المتمثل في توفير الاستقرار للأسواق المشتقة، حيث يمكن مد الإعفاءات للمشتقات لسنوات، وذلك مع مراعاة نفس هدف الاستقرار. Patrick Bolton & Martin Oehmke, Should Derivatives Be Privileged in Bankruptcy? Wiley for the American Finance Association, The Journal of Finance, Vol. 70, No. 6 (DECEMBER 2015), pp. 2387.

لا يتضرر الدائن من عدم سداد المدين التزاماته في الأجل المحدد؛ لأنه سوف يقيّد في سجلاته أنه تملك أصلاً فلا يحتاج لأخذ مخصصات نقدية، كما أن المدين لن يتضرر متى تم تقويم هذا الأصل بسعر مناسب بحسب الاتفاق مع الدائن^(٩٦).

الفرع الثاني جعل الدين الحال ثمناً في بيع السلم

يعتبر بيع السلم بيع مال مؤجل التسليم بثمن معجل^(٩٧). ولم يتناول القانون المدني الكويتي ولا القانون المدني المصري عقد السلم بنص خاص؛ لأن بيع الشيء المستقبلي جائز مادام أنه ممكن الوجود، والبيع على هذا النحو يخضع للقواعد العامة^(٩٨).

ويرى جانب من الفقه أن بيع السلم يعد متفقاً مع القواعد العامة المنظمة لمحل العقد وليس استثناء عليها كما هو الحال في الفقه الإسلامي، ويرى أنه ليست هناك ضرورة تستدعي بحث السلم في قواعد خاصة^(٩٩). ومثال ذلك قيام شخص بإعطاء مزارع مبلغاً من المال نقداً حالاً على أن يعطيه المزارع مقابله من المحصول في موسم الحصاد القادم، في المكان الذي حدده له وبالقدر والوصف الذي تم الاتفاق عليه بينهما^(١٠٠).

ويمكن أن يدخل بيع السلم لحل إشكالية التعثر أو التوقف عن الدفع الذي تنتجه جائحة فيروس كورونا (Covid-19)؛ حيث إنه إذا حل أجل الدين، ولم تتمكن الشركة - التاجر - من أن تؤدي دينها في موعد استحقاقه، يمكن للدائن أن يدخل معها في بيع البضائع والسلع الموصوفة في الذمة ويحدّد لتسليمها زمناً محدداً، ويكون الثمن مقابل الدين الحال، وقد يدخل الدائن مع شخص آخر في اتفاقية يعد فيها ذلك الشخص أن يشتري السلع الموصوفة في الذمة بعد حيازة الدائن لها^(١٠١).

(٩٦) عصام العنزي، مرجع سابق، ص ٤٧٠.

(٩٧) انظر: المادة (٥٣٢) من القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٦ بإصدار القانون المدني، (الأردن).

(٩٨) حسين الحميري، تعيين محل عقدي البيع والسلم "دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون، قدمت لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٥، ص ١٢٥.

(٩٩) علي العبيدي، العقود المسماة، للبيع والإيجار، دار الثقافة، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠١٢، ص ١٧٣.

(١٠٠) عصام العنزي، مرجع سابق، ص ٤٧١.

(١٠١) عصام العنزي، مرجع سابق، ص ٤٧٢.

فالدخول في مثل هذه العمليات لا شك أنه يساعد الشركة - التاجر - في أخذ أنفاسها إلى حين تحسن أوضاع السوق، كما أنها تستطيع أن تجري عقد السلم على سلع موصوفة ضمن أصولها من البضائع، وبالتالي فإنها تباع هذه الأصول بسعر مناسب لا يضرها، كما أن الدائن يقيد في دفاتره أنه اشترى سلعة أو أصلاً، وبالتالي لن يتأثر بعدم سداد الشركة - التاجر - دينها.

المطلب الثالث التأمين على الديون

عرّف علماء الاقتصاد التأمين بأنه: "تحمل خسارة مالية قليلة مؤكدة، مقابل تحمل خسارة أكبر محتملة، فهو تنظيم وإدارة تعتمد على جمع عدد من المخاطر المتشابهة للوصول إلى احتمال أقل في وقوع المخاطر المحتملة" (١٠٢). والتأمين عبارة عن نظام أو أسلوب ينطوي على اتفاق مسبق بين طرفين يتم من خلاله تحويل الخطر المعرض له المؤمن له إلى المؤمن مقابل دفع مبلغ معين يمكن من خلاله تغطية الخسائر المحتملة والقابلة للقياس كلياً أو جزئياً، وبمقتضاه يتم نقل عبء الخطر المتوقع من خسائر مادية محتملة إلى المؤمن بطريقة تسمح بتوزيع الخطر على عدد كبير من المستفيدين والمعرضين لذات الخطر أو الأخطار المتشابهة، وذلك بهدف حماية الأفراد والمؤسسات من الأخطار محتملة الوقوع بصورة غير متعمدة من جانب المؤمن له، بطريقة تحقق الصالح العام للمجتمع ودفع عملية التقدم (١٠٣).

وتظهر أهمية التأمين على الديون عند تأخر المدين عن الوفاء بدينه، وهو ما يعرف اقتصادياً بالديون المتعثرة (١٠٤)، وبذلك يواجه التأمين على الديون مسألة عجز المدين عن الوفاء بالدين لسبب خارج عن إرادته كالكوارث أو ضياع الأموال أو التعرض للسرقة أو الخسارة التجارية أو الموت أو الجوائح كجائحة فيروس كورونا (Covid-19)، ففي هذه الحالة تقوم شركة التأمين بسداد الدين عنه لتبرئة ذمته (١٠٥).

(١٠٢) عبد اللطيف الجناحي، التنمية والتأمين من منظور إسلامي، بحث من أعمال الندوة الفقهية الثانية لبيت التمويل الكويتي، ١٩٩٠، ص ٦٨.

(١٠٣) مختار الهانسي، مبادئ التأمين بين الجوانب النظرية والأسس الرياضية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، ٢٠٠٨، ص ٨٤.

(١٠٤) محمد الزحيلي، التأمين على الديون في الفقه الإسلامي، مؤتمر وثاق الأول للتأمين التكافلي، الكويت، ٢٠٠٦، ص ٢٤.

(١٠٥) محمد الزحيلي، مرجع سابق، ص ٢٧.

وبلا شك، فإن التأمين على الديون قد لا يكون الحل الأمثل والأكثر ملاءمة وتوقيتاً في ظل جائحة فيروس كورونا (Covid-19)، إلا أنه يعد حلاً مستقبلياً ممتازاً قبل وقوع الأزمات أو الكوارث أو الجوائح العامة؛ حيث يمكن اللجوء إلى التأمين كحل للخروج من هكذا أزمات، وذلك من خلال التأمين على الديون أو البضائع أو السلع أو ضد السرقات والحرائق بجميع أشكالها، حيث إنه يمكن للشركات الاستفادة من وثائق التأمين في حال تعثرها أو توقفها عن الوفاء بديونها من خلال المبالغ التي تكون شركات التأمين ملزمة بدفعها.

الخاتمة:

مما لا شك فيه أن النتائج التي ستخلفها جائحة فيروس كورونا (Covid-19) صعبة على الشركات التي توقفت عن دفع ديونها، والتي سيسلك دائنوها طريق شهر الإفلاس، وذلك في ظل قانون التجارة الحالي الذي خلا من آلية أو وسيلة لإنقاذ الشركات - التجار - المتوقفة عن دفع ديونها، والذي يعد حجر عثرة أمام الاقتصاد الوطني من التطور أو الازدهار.

كما أن الحكومة قدمت مشروع قانون التسوية الوقائية أو إعادة الهيكلة والإفلاس من خلال المرسوم رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٩ قبل عام تقريباً من وقوع الأزمة، وذلك بهدف توفير آليات وتدابير وقائية تحفظ استمرار الشركات التجارية، وفي الوقت ذاته تحفظ حقوق الدائنين في استيفاء مديونيتهم في أقل وقت وأكثر سرعة، إلا أن هذا القانون لا يزال حبيس الأدراج في مجلس الأمة. ونخلص من هذه الدراسة إلى عددٍ من أهم النتائج والتوصيات:

أهم النتائج:

- ١ - ربط المشرع الكويتي في قانون التجارة الحالي التوقف عن دفع الديون التجارية باضطراب المركز المالي، وذلك لشهر إفلاس الشركات - التجار - دون بيان لأي منهما.
- ٢ - يكاد يجمع الفقه على تبني المفهوم الحديث للتوقف عن الدفع، الذي ذهب إلى أن التوقف عن الدفع لا يصلح أن يؤدي إلى شهر الإفلاس إلا إذا صاحبه فقد الشركة - التاجر - لائتمانها، أو ما يعبر عن المركز المالي الميؤوس منه.
- ٣ - لا يتحقق التوقف عن الدفع إلا إذا كان الدين تجارياً، محقق الوجود ومعيّن المقدار وحال الأداء، وقد اعتبر قانون التجارة أن التوقف عن دفع الدين قرينة على اضطراب الأعمال ما لم يثبت غير ذلك.

٤ - لم يتعرض كل من قانون الشركات أو قانون التجارة إلى مسألة نقص السيولة في ظل وجود أصول وموجودات تملكها الشركة - التاجر - المدينة أكبر بكثير من دينها والتي قطعاً لا يمكن القول معها بتوقف الشركة عن سداد ديونها، أو اضطراب مركزها المالي.

٥ - يمثل قانون التجارة بصيغته الحالية أحد أكثر المعوقات التي تواجه الشركات والدائنين، حيث تبرز هذه المعوقات في اتجاه المشرع الذي يوجب استمرار المدين في الوفاء بديونه في موعد استحقاقها بغض النظر عن الظروف المحيطة به، ولذلك نجد أن شهر إفلاس الشركات - التاجر - يعد أبرز الطرق المتاحة بمجرد توقفها عن الدفع إذا ما اقترنت باضطراب مركزها المالي.

٦ - قدمت الحكومة من خلال المرسوم بقانون رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٩ مشروع قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس، تضمن إدخال أنظمة جديدة تعالج ما غفل عنه المشرع في قانون التجارة الحالي، وأبرزها التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة للذان يعدان من الطرق السريعة التي تعطي مساحة للمدين في لفظ أنفاسه، وللدائن في إمكانية حصوله على كامل المديونية أو معظمها في وقت أسرع وأقل تكلفة وأكثر مرونة وتعاونية.

٧ - من خصائص التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة أنهما نظامان مانعان من الإفلاس، ويتميزان بالصفة القضائية، ومقرران لمصلحة المدين والدائن.

٨ - التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة عقد بين الشركة - التاجر - المدينة والدائنين، وتصديق المحكمة عليه ما هو إلا عنصر قانوني لا يشوّه طبيعته العقدية، ويسري في حق الأقلية استثناء من مبدأ نسبية العقود.

٩ - يمكن جعل أعمال الشركات - التاجر - قابلة للاستمرار من خلال الحصول على تمويل، أو رسملة الديون، أو سداد الدين بأصل، أو جعل الدين حال ثمناً في بيع السلع، أو من خلال، أو بواسطة التأمين على الديون.

ويمكن إيجاز التوصيات فيما يلي:

١ - ضرورة قيام مجلس الأمة بإصدار مشروع قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس، وذلك تماشياً مع القوانين المقارنة، ومواجهة أزمة جائحة فيروس كورونا (Covid-19)؛ لأن ما ستننتجه من توقف عن سداد الديون سيفوق بكثير مسألة التوقف في الظروف العادية.

٢ - ينبغي على مجلس الأمة مراجعة مفهوم التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة الواردين

- في مشروع الحكومة، وذلك بجعلهما أكثر تحديداً ووضوحاً؛ وذلك لاستخلاص مضمون التسوية الوقائية أو إعادة الهيكلة.
- ٣ - ينبغي على مجلس الأمة وضع معايير تمكّن مقدم طلب افتتاح الإجراءات من كيفية اختيار الطلب الذي سيقدّمه سواء طلب افتتاح إجراءات التسوية الوقائية أو طلب افتتاح إجراءات إعادة الهيكلة.
- ٤ - ينبغي على مجلس الأمة بيان سبب تبني مشروع القانون لحصر تقديم طلب افتتاح إجراءات التسوية الوقائية على المدين دون الدائنين أو الجهات الرقابية، أو الرجوع عنه، وبعبارة أخرى بيان لماذا لا يجوز للدائنين أو الجهات الرقابية تقديم طلب افتتاح إجراءات التسوية الوقائية؟
- ٥ - ينبغي على مجلس الأمة فيما يتعلق بتعدد طلبات افتتاح الإجراءات أن يجعل الطلب الأصلي هو الطلب الذي قدم للمحكمة أولاً، والطلب الاحتياطي هو الطلب المقدم في تاريخ لاحق، وذلك بعكس ما تبناه مشروع القانون من أن الأولوية تكون للطلب المقدم في افتتاح إجراءات إعادة الهيكلة باعتباره طلباً أصلياً، وشهر الإفلاس باعتباره طلباً احتياطياً، وفي كل الحالات يكون تقدير ذلك لمحكمة الموضوع.
- ٦ - يمكن للمشرع تبني تعديل قانون التجارة فيما يتعلق بجعل الدين الحال ثمناً في بيع السلم.
- ٧ - نوصي المشرع بمراجعة قانون الشركات في ما يتعلق بمسألة نقص السيولة في ظل وجود أصول وموجودات تملكها الشركة - التاجر - المدينة أكبر بكثير من دينها والتي قطعاً لا يمكن القول معها بتوقف الشركة عن سداد ديونها.
- ٨ - نوصي الباحثين بالبحث في مشروع القانون، ووضع ملاحظاتهم عليه، خاصة أنه لم يرَ النور بعد، لعل هذه الملاحظات تكون محل اهتمام من قبل المشرع ويأخذ بها، سواء عند إصداره هذا المشروع بقانون أو في حالة تعديله بعد إصداره.

المراجع

أولاً - المراجع العربية:

١ - القوانين والأحكام القضائية:

- المرسوم رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٩ بإحالة مشروع قانون بإصدار قانون التسوية الوقائيّة وإعادة الهيكلة والإفلاس.
- القانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٩ بشأن تعزيز الاستقرار المالي للدولة، (الكويت).
- المرسوم بقانون رقم (٦٨) لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون التجارة، (الكويت).
- القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الشركات، (الكويت).
- القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ بإصدار الشركات، (الإمارات).
- القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٩٩ بإصدار قانون التجارة، (مصر).
- القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٦ بإصدار القانون المدني، (الأردن).
- حكم محكمة التمييز في الدعوى رقم ٣٧٨ / ٢٠٠٠ تجاري جلسة ٢ / ٦ / ٢٠٠١، المبادئ القانونية التي قررتها محكمة التمييز، القسم الرابع، المجلد الأول، ٢٠١٦.
- حكم محكمة النقض المصرية في الطعن رقم ٨٠٣٦ لسنة ٨٠ قضائية، الصادر في جلسة ٢٢ / ٣ / ٢٠١١، موقع محكمة النقض المصرية.
- حكم محكمة استئناف القاهرة، الدائرة التجارية الثامنة، في الاستئناف رقم ٥٢ لسنة ٧٥ قضائية، الصادر في ٥ / ٥ / ١٩٥٩، موسوعة جمعة.
- حكم محكمة استئناف القاهرة، الدائرة التجارية الثامنة، في الاستئناف رقم ١٥٩ لسنة ٧٦ قضائية، الصادر في ٢٦ / ٢ / ١٩٦٠، غير منشور.

٢ - الكتب والأبحاث:

- أحمد حسني، قضاء النقض التجاري (١٩٣١-١٩٩٩)، مطبعة باخوس وشرتوني، بيروت، ١٩٧٢.
- أحمد خليل، الإفلاس التجاري والإعسار المدني، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٤.
- أحمد محرز، نظام الإفلاس في القانون التجاري الجزائري، المطبعة الفنية، القاهرة، ١٩٨٠.

- إلياس ناصيف، الموسوعة التجارية الشاملة، الإفلاس، الجزء الرابع، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، ١٩٩٩.
- ابن داود إبراهيم، نظام الإفلاس والتسوية القضائية في القانون التجاري المقارن، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠٠٩.
- حسني المصري، القانون التجاري، الإفلاس، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٨.
- حسين الحميري، تعيين محل عقدي البيع والسلم "دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون، قدمت لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٥.
- حسين طاهري، المفردات والمعاني، دار هومة، الجزائر، ٢٠٠٤.
- حمزة عبد الوهاب، نظام التسوية الوقائية في القانون التجاري الجزائري، دراسة مقارنة مع قانون التجارة المصري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩.
- راشد راشد، الأوراق التجارية والإفلاس والتسوية القضائية في القانون التجاري الجزائري، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٨.
- خالد حلمي، التنظيم القانوني لسوق الأوراق المالية في القانون المصري والكويتي مع دراسة أثر الأزمة المالية العالمية على أسواق المال العربية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ٢٠١٠.
- سميحة القليوبي، الموجز في أحكام الإفلاس، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣.
- عبد الحميد الشواربي، الإفلاس، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢.
- عبد اللطيف الجناحي، التنمية والتأمين من منظور إسلامي، بحث من أعمال الندوة الفقهية الثانية لبيت التمويل الكويتي، ١٩٩٠.
- عزيز العيكي، أحكام الإفلاس والصلح الواقعي، دراسة مقارنة، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧.
- عزيز العيكي، شرح القانون التجاري - أحكام الإفلاس والصلح الواقعي منه، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر، عمان، ٢٠٠٣.
- عزيز العيكي، النظام القانوني لتصرفات المفلس خلال فترة الرتبة في قانون

- التجارة الكويتي، مجلة الحقوق، السنة السادسة، العدد ٤١، كلية الحقوق، جامعة الكويت، ١٩٨٢.
- عزيز العيكلي، تعيين تاريخ الوقوف عن الدفع في حكم الإفلاس، مجلة الحقوق، السنة التاسعة، العدد الرابع، كلية الحقوق جامعة الكويت، ١٩٨٥.
- عصام العنزي، تعثر المؤسسات المالية الإسلامية بسبب نقص السيولة والطرق المقترحة لمعالجته، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد ٣٠، ٢٠١٢.
- علي البارودي، ومحمد العريني، القانون التجاري، الأوراق التجارية والإفلاس وفقاً لقانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠.
- علي العبيدي، العقود المسماة، للبيع والإيجار، دار الثقافة، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠١٢.
- علي قاسم، قانون الأعمال: الإفلاس في القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥.
- علي قاسم، مبادئ القانون التجاري في دولة الإمارات العربية المتحدة، دار النهضة العربية، ٢٠١٠.
- عمر العطين، الصلح الواقي من الإفلاس في القانون وموقف الفقه الإسلامي منه، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد ٤٠، العدد ١، ٢٠١٣.
- فايز رضوان، القانون التجاري، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣.
- كمال أبو سريع، الإفلاس في القانون التجاري اليمني، دار النشر "دون"، ١٩٨٨.
- محسن شفيق، الوسيط في القانون التجاري، عمليات البنوك - الإفلاس، الجزء الثالث، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، ١٩٥٧.
- محمد البكري، موسوعة الفقه والقضاء في شرح قانون التجارة الجديد، الإفلاس والصلح الواقي من الإفلاس، المجلد الرابع، دار محمود للنشر والتوزيع، دون سنة نشر.
- محمد الزحيلي، التأمين على الديون في الفقه الإسلامي، مؤتمر وثاق الأول للتأمين التكافلي، الكويت، ٢٠٠٦.

- محمد صالح، شرح القانون التجاري، الإفلاس، الجزء الثاني، دار الطباعة المصرية، الطبعة الرابعة، ١٩٤٠.
- محمود الشرقاوي، الوجيز في العقود التجارية والإفلاس، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٤.
- محمود بربري، الوسائل القانونية لعلاج الأزمات المالية التي تواجه المشروعات، مرجع، مجلة القانون والاقتصاد، مطبعة جامعة القاهرة، العدد ٥٤، ١٩٨٤.
- محمود بربري، قانون المعاملات التجارية، (الإفلاس - الأوراق التجارية)، الجزء الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠.
- مختار الهانسي، مبادئ التأمين بين الجوانب النظرية والأسس الرياضية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، ٢٠٠٨.
- مصطفى طه، أصول القانون التجاري، الأوراق التجارية والإفلاس، الدار الجامعية، مصر، من دون سنة نشر.
- مصطفى طه، الأوراق التجارية وفقاً لأحكام القانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١.
- مصطفى طه، القانون التجاري، الأوراق التجارية والإفلاس، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت.
- معوض عبد التواب، الموسوعة الكاملة في الإفلاس، دار أكتوبر للإصدارات القانونية القاهرة، ٢٠٠٩.
- نسرين شريفي، الإفلاس والتسوية القضائية، دار بلقيس، الجزائر، ٢٠١٣.
- نبيل شيبان ودينا شيبان، قاموس أكرابيتا للعلوم المصرفية والمالية، الطبعة الثانية، مطبعة كركي، بيروت، ٢٠٠٨.
- هاني دويدار، مبادئ القانون التجاري، دراسة في قانون المشروع الرأسمالي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٧.
- وفاء شيعاوي، الإفلاس والتسوية القضائية في القانون الجزائري، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠١٣.

ثانياً - المراجع الأجنبية:

- Anthony J. Casey & Aziz Z. Huq, The Article III Problem in Bankruptcy, The University of Chicago Law Review, Vol. 82, No. 3 (Summer 2015).

- Barry E. Adler, Game-Theoretic Bankruptcy Valuation, The University of Chicago Press, the Journal of Legal Studies, Vol. 41, No. 1 (January 2012).
- Charles M. Rubio & Freddi Mack, Top 10 Things Every Business Lawyer Should Know about Bankruptcy, Business Law Today, (December 2016).
- Elena Cirmizi, Leora Klapper & Mahesh Uttamchandani, The Challenges of Bankruptcy Reform, Oxford University Press, the World Bank Research Observer, Vol. 27, No. 2 (August 2012).
- Emily Slagle, What the Gulf Oil Spill Reveals about the Consequences of Bankruptcy, Vermont Journal of Environmental Law, Vol. 13, No. 2 (Winter 2011).
- Ernst-Ludwig von Thadden, Erik Bergl & Gérard Roland, The Design of Corporate Debt Structure and Bankruptcy, Oxford University Press, the Review of Financial Studies, Vol. 23, No. 7 (July 2010).
- Frank M. Fossen, Personal Bankruptcy Law, Wealth, and Entrepreneurship-Evidence from the Introduction of a "Fresh Start" Policy, American Law and Economics Review, Vol. 16, No. 1 (Spring 2014).
- Lindsey Simon, Chapter 11 Shapeshifters, American Bar Association, Administrative Law Review, Vol. 68, No. 2 (Spring 2016).
- Oscar Couwenberg & Stephen J. Lubben, Corporate Bankruptcy Tourists, American Bar Association, the Business Lawyer, Vol. 70, No. 3 (SUMMER 2015).
- Patrick Bolton & Martin Oehmke, Should Derivatives Be Privileged in Bankruptcy? Wiley for the American Finance Association, The Journal of Finance, Vol. 70, No. 6 (December 2015).
- Robert Eisenbach III, There's Something Happening Here: Recent Bankruptcy Developments May Give Trademark Licensees Reason to Hope, Business Law Today, (May 2013).
- Sryn B. Zuch, Alternatives to Franchisee Bankruptcy: Work-

outs, Compositions of Creditors, Assignments for the Benefit of Creditors, and Receiverships, American Bar Association, Franchise Law Journal, Vol. 33, No. 3 (Winter 2014).

- The French Commerce Code, Act no 2005-845 of 26 July 2005.
- The Germany Insolvency Code (Insolvenzordnung), came into effect January 1, 1999.
- The United States Bankruptcies Act of 1978, Public Law 95-598, 29 Stat 2549.

MECHANISMS OF RESCUING COMPANIES THAT HAVE A CESSATION OF PAYING THEIR DEBTS DUE TO COVID-19 PANDEMIC (COMPARATIVE ANALYTICAL STUDY)

Dr. Mohammad A R S Almutairi

Dr. Abdullah M Alhayan

In 2008, the global financial crisis produced negative repercussions on the global economy. That financial crisis has increased risk of bankruptcy among companies due to the decrease in demand for products and services, the diminishing capacity for external financing, the decline in investments, and the decrease in remittances. However, Covid-19 is not less dangerous than the global financial crisis, where this pandemic paralyzed the pillars of the national economy for nearly four months now. This situation has not happened in the global financial crises in 2008. Undoubtedly, Covid-19 will lead many companies or merchants to stop or falter paying their debts due to their negative effects. This study highlights a cessation of paying their debts and linking it with Covid-19, while considering the extent to which companies or merchants have a cessation of paying its debts due to an accident or a disturbance to their financial position which leads them to bankruptcy. This study also shed light on the mechanisms of rescuing companies or merchants that have a cessation of paying its debts and make their business viable. The first section demonstrates preventive settlement and restructuring as one of the means that could be adopted by the Kuwait National Assembly to spare companies or merchants from bankruptcy. The second section addresses practical solutions that make the company's business viable through new financing, capitalizing debts, repaying debt with the principal, (fair selling), and debt insurance. Finally, this study presents its main outcomes and recommendations.